الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في ترقية القطاع الفلاحي (دراسة حالة الجزائر والسودان)

اعداد الطلبة		المشرف
1	شابي بثينة	طويل حدة
2	رويمل مريم	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال عليه الصلاة والسلام

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذة المشرفة

"طويل حدة "

لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وللتسهيلات

والتوجيهات التي منحتها لنا.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة

على رحابة صدورهم وسعة بالهم، لمناقشة هذا الجهد المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والعرفان

إلى كل أساتذة المركز الجامعي الذين

لم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة.

الإهداء

بـــــــسم الله الرحـــــــمان الرحـــــــيم

الحمد لله الذي نفتح بحمده الكلام والحمد لله
الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام،
سبحانه لا نحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه
وهو ولي كل أنعام والحمد لله الذي فأوت بحكمته
بين المخلوقات ورفع المؤمنين الذين أتوا العلم درجات.
اللهم صلي على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
أما بعد:
فأهدي ثمرة هذا الجهد إلى:
أبي الغالي"محمد يزيد" حفظه الله ورعاه
إلى أمي العزيزة "سعاد" أطال الله في عمرها
إلى إخوتي الأعزاء " ميساء" "منال" "ياسر"
إلى جميع صديقاتي اللواتي رافقنني طيلة مشواري
الجامعي" نجاح" "نهاد" "عائشة" "بشرى" " مريم "
إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين حملتهم ذاكرتي
ولم تحملهم المذكرات
وفي الأخير لا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل
أن يرزقنا السداد، والرشاد، والعفاف، والغنى.

بثينة

الإهداء

بـــــــــسم الله الرحـــــــمان الرحـــــــيم

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة
في مسيرتي الدراسية أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:
والدتي الحبيبة " جميلة " أدامها الله تاج فوق رأسي.
وروح والدي العزيز " حسين " رحمة الله عليه
إلى كل العائلة وأخص بالذكر إخوتي
" صابر" و " عبد المالك "
وأخواتي: " ليندة ــ لميس ــ فاطمة ــ سارة
ــ نسيمة ــ عائشة ــ غادة "
بدون أن أنسى أحباء قلبي
" وائل ـ سجود ــ بيسان "
إلى أعز صديقاتي "سعاد ــ منال ـ بثينة "

مريم

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية التمويل الإسلامي في ترقية القطاع الفلاحي، كون هذا الأخير يعد من القطاعات الإستراتيجية للاقتصاديات، وذلك من خلال استعراض إمكانيات القطاع الفلاحي للسودان وكذا الجزائر، واستعراض الجهود التمويلية لكل من الدولتين؛ حيث تعتبر السودان من بين أولى الدول العربية والإسلامية؛ التي طبقت مبادئ الاقتصاد الإسلامي على كل معاملاتها خاصة في المجال المصرفي، كما تعتبر تجربة يعتد بها في توضيح أهمية البنوك الإسلامية السودانية في تمويل القطاع الفلاحي وفق الصيغ الإسلامية، في حين عرفت الجزائر تأخر كبير في مجال التمويل الإسلامي.

واتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا إلى نتائج مفادها أن المصارف الإسلامية توفر العديد من صيغ التمويل المناسبة والفعالة في تمويل القطاع الفلاحي مثل: المرابحة المضاربة المزارعة، المساقاة، وذلك وفق ضوابط وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأنه على الحكومة الجزائرية تبني نظام التمويل الإسلامي للنهوض بالقطاعات الاقتصادية خاصة منها الفلاحي، باعتباره قطاع محرك لبقية القطاعات، خاصة بعد فشل كل الجهود التي بذلتها لتطوير هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، القطاع الفلاحي، المصارف الإسلامية.

Abstract :

This study aims to determine the importance of islamic finance in promoting the agricultural sector , as the latter is considered one of the strategic sectors of the economy , this will be achieved by analyzing the status of the agricultural sector in sudan and algeria , and reviewing the financing efforts of both countries ; sudan is considered of the first arab and islamic countries to apply the principles of islamic economics in all its transactions , especially in the banking sector, thes sodanese islamic banks are also considered reliable example in highlighting the importance of islamic banks in financing the agricultural sector according to islamic formulas , on the other hand, algeria has experienced significant delays in the field of islamic financing .

Our findings indicate that islamic banks offer many suitable and effctive financing the agricultural sector, such as mudaraba, musaraka, muzaraa, in accordance with the regulations, rules and principles of islamic law, it is imperative for the algerian government to adopt the islamic financing system to promote economic sectors , especially the agricultural sector, as it is driving force fotr the rest of the sectors, particularly after all the efforts made to develop this sector have failed.

Keywords : islamic banks, agricultural, islamic finance

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
ملخص الدراسة	V
فهرس المحتويات	XI –VI
فهرس الجداول	XIII
فهرس الأشكال	XV
مقدمـــــــة	أ ـ ز
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي	**01 - 33**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي	**03**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي	**03**
الفرع الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها	**03**
أولا: مفهومها	**03**
ثانيا: خصائصها	**03**
الفرع الثاني: أنواع الفلاحة ونظمها	**04**
أولا: أنواعها	**04**
ثانيا: نظمها	**05**
الفرع الثالث: أهمية الفلاحة ومقوماتها	**06**
أولا: أهميتها	**06**
ثانيا: مقوماتها	**06**
المطلب الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي للدول العربية	**07**
الفرع الأول: الناتج الزراعي العربي	**08**
الفرع الثاني: دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية	**09**
أولا: تعريف الأمن الغذائي	**09**
ثانيا: الفجوة الغذائية	**09**

ثالثا: الاكتفاء الذاتي	**11**
الفرع الثالث: التجارة الزراعية والغذائية للدول العربية	**12**
أولا: الصادرات الزراعية للدول العربية	**12**
ثانيا: الواردات الزراعية للدول العربية	**13**
ثالثا: الصادرات من السلع الغذائية للدول العربية	**14**
رابعا: الواردات من السلع الغذائية للدول العربية	**15**
المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي	**15**
الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي وأهميته وأهدافه	**16**
أولا: تعريف التمويل الفلاحي	**16**
ثانيا: أهميته	**16**
ثالثا: أهدافه	**17**
الفرع الثاني: تصنيف تمويل القطاع الفلاحي	**17**
المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي	**20**
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي	**20**
الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي	**20**
أولا: مفهوم التمويل	**20**
ثانيا: مفهوم التمويل الإسلامي	**21**
الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي	**21**
الفرع الثالث: أهمية التمويل الإسلامي وأهدافه	**22**
أولا: أهميته	**22**
ثانيا: أهداف التمويل الإسلامي	**22**
المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي	**23**
الفرع الأول: المصارف الإسلامية	**23**
أولا: مفهوم المصارف الإسلامية	**23**
ثانيا: أسس عمل المصارف الإسلامية	**24**
ثالثا: خصائص المصارف الإسلامية	**24**

الفرع الثاني: مؤسسات الوقف	**25**
أولا: تعريف الوقف كمؤسسة	**25**
ثانيا: حكم الوقف ومشروعيته	**25**
ثالثا: أهمية مؤسسات الوقف	**26**
الفرع الثالث: مؤسسات الزكاة	**26**
أولا: تعريف الزكاة	**26**
ثانيا: الدور الاقتصادي للزكاة	**27**
ثالثا: تعريف مؤسسات الزكاة	**27**
رابعا: خصائص مؤسسا الزكاة	**27**
المطلب الثالث: مبادئ وأدوات التمويل الإسلامي	**27**
الفرع الأول: مبادئ التمويل الإسلامي	**28**
الفرع الثاني: أدوات التمويل الإسلامي	**28**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: انعكاسات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي (دراسة حالتي الجزائر والسودان)	**34 - 70**
تمهيد	**35**
المبحث الأول: القطاع الفلاحي في السودان	**36**
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في السودان وأنواعه	**36**
الفرع الأول: مقوماته	**36**
أولا: الأرض والمناخ	**36**
ثانيا: مصادر المياه	**37**
ثالثا: الثروة الحيوانية	**37**
رابعا: الثروة الغابية	**37**
الفرع الثاني: أنواع النشاط الفلاحي في السودان	**38**
أولا: قطاع الزراعة المروية	**38**
ثانيا: قطاع الزراعة المطرية الآلية	**38**
المطلب الثاني: تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الفلاحي في السودان	**39**

الفرع الأول: لمحة عامة عن المصارف الإسلامية في السودان	**39**
الفرع الثاني: أسس والقواعد العامة لمنح التمويل في المصارف الإسلامية بالسودان	**39**
الفرع الثالث: صيغ التمويل الفلاحي في السودان	**40**
المطلب الثالث: دور البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الفلاحي في السودان	**42**
الفرع الأول: البنك الزراعي السوداني النشأة والأهداف	**42**
الفرع الثاني: مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الفلاحي	**43**
الفرع الثالث: الصعوبات والمشاكل التي تواجه تمويل القطاع الفلاحي في السودان	**44**
المطلب الرابع: تطور الإنتاج الفلاحي في السودان وأهميته	**44**
الفرع الأول: تطور الإنتاج الفلاحي	**44**
أولا: إنتاج الحبوب	**45**
ثانيا: الإنتاج الحيواني	**46**
ثالثا: الإنتاج النباتي	**47**
الفرع الثاني: أهمية القطاع الفلاحي في السودان	**47**
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر	**49**
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي	**49**
الفرع الأول: الموارد الطبيعية	**49**
الفرع الثاني: الموارد البشرية	**51**
المطلب الثاني: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	**52**
الفرع الأول: الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي	**52**
أولا: صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2000 ـ 2009)	**52**
ثانيا: صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2010 ـ 2014)	**54**
الفرع الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	**55**
الفرع الثالث: مساهمة هيئات الدعم في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري	**56**
أولا: التمويل الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة **CNAC**	**56**
ثانيا: التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**ANSEJ**	**57**
ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر**ANGEM**	**59**

الفرع الرابع: آفاق التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي بالجزائر	**60**
المطلب الثالث: الإنتاج الفلاحي في الجزائر	**61**
الفرع الأول: إنتاج الحبوب	**61**
الفرع الثاني: الإنتاج النباتي	**62**
الفرع الثالث: الإنتاج الحيواني	**63**
المطلب الرابع: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني	**64**
الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني	**64**
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل	**64**
الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية	**65**
أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة الصادرات	**65**
ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في تخفيض الواردات	**66**
الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	**67**
خلاصة الفصل	**69**
خاتمـــــــة	**70**
قائمة المراجع	**74**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية	09
02	الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (2010 و 2015 ـ 2018)	10
03	الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الفترة (2010 ـ 2018)	13
04	نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الأساسية (2017 ـ 2018)	15
05	مساهمة صيغ التمويل الإسلامي للسودان في تمويل القطاع الفلاحي	41
06	حجم التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح من البنوك الإسلامية السودانية للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2015 ـ 2019)	43
07	أهم المنتجات الفلاحية في السودان وتطورها خلال الفترة (2015 ـ 2018)	45
08	تقديرات الثروة الحيوانية في السودان خلال الفترة (2015 ـ 2018)	46
09	إنتاج النباتي في السودان خلال الفترة (2015 ـ 2018)	47
10	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	50
11	مخصصات الدعم للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000 ـ 2009)	54
12	حصيلة نشاطات الصندوق الوطني لتأمين على البطالة منذ النشأة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018	57
13	توزيع المشاريع الممنوحة حسب القطاع إلى غاية 31 جوان 2018	58
14	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 ديسمبر 2018	60
15	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2017 ـ 2019)	61
16	الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2017 ـ 2019)	62
17	الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2017 ـ 2018)	63
18	مساهمة القطاع الفلاحي الوطني في الناتج المحلي الإجمالي	64
19	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل خلال الفترة (2012 ـ 2017)	65
20	تطور صادرات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2012 ـ 2017)	66
21	تطور واردات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2012 ـ 2017)	66

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية	12
02	الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2010 ـ 2018	14
03	أشكال التمويل بالمشاركة	29
04	أنواع التمويل بالمضاربة	29
05	أنواع الإجارة	30
06	أشكال السلم	31
07	متوسط مساهمة صيغ التمويل الإسلامي للسودان في تمويل القطاع الفلاحي%	42

مقدمة

للقطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو المصدر الأساسي لتلبية الحاجيات الأساسية الغذائية لأفراد المجتمع، فكلما كان الإنتاج الفلاحي مرتفع استطاع الاقتصاد تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، كما أن مخرجات القطاع الفلاحي هي مدخلات قطاعات أخرى في الاقتصاد، وبذلك يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الدولية ويرفع من حجم الصادرات والتجارة الخارجية، ومن جهة أخرى يوفر مناصب شغل للأفراد ويضغط عل معدلات البطالة فتنخفض.

وكأي قطاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى، يحتاج القطاع الفلاحي تمويلات من أجل القيام بدوره في تنمية الاقتصاد الوطني، ويعد القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة التي تتوفر لها صيغ وأدوات عديدة من صيغ التمويل الإسلامي، وقد لعبت البنوك الإسلامية دورا مهما في مسيرة تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في العديد من الدول الإسلامية والعربية، من بينها دولة السودان التي كانت من بين الدول السبّاقة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، حيث عملت البنوك الإسلامية في على تطوير القطاع الفلاحي، باعتباره الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا البلد، وذلك وفق عقود أو صيغ تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ونظرا لأهمية هذا القطاع في تفعيل التنمية المحلية والوطنية الجزائرية سواء عن طريق البنوك العمومية؛ كبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، أو أجهزة دعم التشغيل، أو مديريات الفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة، غير أن القطاع ظل عاجزا على تلبية الطلب الوطني على المنتجات الغذائية الأساسية، وتحقيق أهدافه التنموية للاقتصاد، والجزائر واحدة من الدول التي أصبحت تفكر جديا في استخدام صيغ التمويل الإسلامي لمختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الفلاحي؛ لأنه يتوافق مع طبيعة المجتمع الجزائري دينيا وكذلك يجنب المستثمر في القطاع الفلاحي خاصة تكاليف الاقتراض من البنوك التقليدية.

1. الإشكالية:

من خلال هذا السياق يمكن أن ندرج إشكالية دراستنا هذه كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم اعتماد التمويل المصرفي الإسلامي في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر انطلاقا من التجربة السودانية؟

ولتبسيط الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتمويل الفلاحي؟
- ما هو التمويل الإسلامي؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان؟
- هل نجح التمويل الإسلامي في تطوير القطاع الفلاحي بالسودان والجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

لمناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يقصد بالتمويل الفلاحي توفير المال اللازم للقطاع الفلاحي دون إعطاء اعتبار لمصدره؛
- التمويل الإسلامي هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) لتصرف فيها، مع مراعاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- يمتلك كل من القطاع الفلاحي للجزائر والسودان مقومات طبيعية، مادية وبشرية، هائلة يمكن أن تجعل منه قطاع إستراتيجي، يعتمد عليه في تطوير اقتصاد كل من البلدين؛
- نعم؛ حقق التمويل الإسلامي انجازات ونجاحات في تطوير القطاع الفلاحي في السودان، أما في الجزائر لم يحقق نجاحات وذلك لعدم تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي.

3. أهمية الدراسة:

- تجسدت هذه الدراسة في أهمية التمويل الإسلامي خاصة لدى مختلف الدول سواء كانت إسلامية أو لا والتي باتت حديث الساعة ومحل اهتمام أغلب الباحثين؛
- تكمن أهميتها في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي، وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تكمن أهميها في الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي وصيغ تمويله، وكذلك القطاع الفلاحي.

4. أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة:

- إثبات أن الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان
- إبراز دور ومساهمة التمويل الإسلامي في ترقية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان.

5. أسباب اختيار الموضوع:

بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي)؛

- رغبتنا وميولنا في البحث حول هذا الموضوع؛
- محاولة تعميق المعارف المكتسبة في مجال التمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي؛
- تسليط الضوء على الصيغ التمويلية الإسلامية؛
- إثراء مجال البحث في المواضيع ذات الصلة بالمالية الإسلامية.

6. منهج الدراسة:

لمعالجة جوانب هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي؛ قمنا من خلاله سرد التعاريف المتعلقة بالتمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة، وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع من خلال تحليل وتفسير الجداول والبيانات.

7. حدود الدراسة:

لتلبية معطيات الدراسة الميدانية عملنا على إسقاطها على الجزائر والسودان، أي دراسة متغيرات كل من التمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي في الجزائر والسودان، والحدود الزمنية في الفترة الممتدة من (2000 ـ 2019).

8. صعوبات الدراسة:

- تضارب وقلت الإحصائيات أحيانا أخرى ما شكل لنا عائق أثناء الدراسة.

9. دراسات السابقة:

لقد قام بدراسة الموضوع أو جزء منه من زوايا مختلفة العديد من الباحثين في العديد من أطروحات الدكتوراه والماجستير وغيرها من الكتب والمجلات، إلا أننا سنقتصر على عرض بعض منها فقط فيما يلي:

- دراسة سليم فيصل النابلسي، **مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية**، وهي عبارة عن مقالة نشرت في مجلة دنانير، العدد الخامس، بجامعة الجنان، طرابلس ـ لبنان.

تكمن مشكلة بحثه في أن الأنشطة التمويلية التي تقوم بها المصارف الإسلامية ترتبط بمجموعة متنوعة من المخاطر المصرفية، والمخاطر المرتبطة بالصيغ الشرعية للتمويل، لكن عند إضافة التمويل الزراعي لهذه الصيغ يحدث هناك تغير في طبيعة الخطر أو درجة الخطورة، وهذا ما يسعى الباحث الوصول إليه والتعرف عليه.

حيث تطرق الباحث إلى مفاهيم المخاطر المصرفية، والتمويل الزراعي بمختلف الصيغ المستخدمة في التمويل الزراعي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- ✓ أنه يمكن تطبيق صيغ الإسلامية في التمويل والاستثمار الزراعي، وأن تكون أحد أدوات التنمية الريفية والزراعية؛
- ✓ ارتفاع درجة المخاطر الطبيعية التي تؤثر على الأنشطة الزراعية، وبالتالي على القطاع الزراعي ككل؛
- ✓ تسهيل إجراءات التمويل ولا مركزية التسيير زادت من الإقبال على الاستفادة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

- دراسة موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، سنة 2013؛

حيث تطرق الباحث إلى مفاهيم عامة حول التمويل والنظام المالي، والأزمة المالية العالمية والأسباب المفسرة لها، وكذلك تجسدت إشكاليته فيما يلي: "هل صيغ التمويل الإسلامي هي البديل المناسب لطرق التمويل التقليدي في سبيل تفادي الأزمات المالية؟"

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- ✓ يتميز نظام التمويل الإسلامي عن نظم التمويل الوضعية؛ بقيامه على أسس من الوحي الإلهي، والتي إلى جانب دعمها لحرية التملك والسعي لتنمية الثروة، فهي تؤطر وتوجه النشاط الاقتصادي مما يضمن المنفعة للجميع؛
- ✓ توفر المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية تنوعا كبيرا في صيغ التمويل، والتي بإمكانها أن تشكل نظاما تمويليا متكاملا لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- ✓ زرع الثقة في المؤسسات والأسواق المالية، وذلك من خلال التوزيع العادل للمخاطر بين أطراف العملية التمويلية، بالإضافة غلى تجنب المجازفة في عمليات تمويلية عالية المخاطر.

- دراسة جمال جعفري، العجالة عادل، تحت عنوان:" **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000 ـ 2015)**، المقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد02، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2018؛

تجسدت إشكالية هذه الدراسة حول: أسباب تعثر السياسات الزراعية المختلفة، ومدى مساهمة برامج الإصلاحات الفلاحية منذ بداية الألفية الثالثة في تطوير القطاع الفلاحي؟

حيث تناولت الدراسة برامج إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2000 ـ 2019 وتوصلت الدراسة إلى أن جُل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من سياستها الزراعية المتعاقبة خلل الفترة 2000 ـ 2019 بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000 ـ 2004 والذي تزامن مع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000 ـ 2001 مرورا بسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008 ـ 2014 والمخطط الفلاحي 2015 ـ 2019، تؤكد على هدف أساسي هو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة التحول الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

- دراسة خاطر سعدية، تحت عنوان: "**التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران02، سنة 2015؛

حيث تطرقت الباحثة إلى مفاهيم عامة حول الأزمة المالية العالمية و آثارها على الاقتصاد العالمي وكذلك تطرقت إلى التمويل الإسلامي ومختلف مصادره وصيغه، في حين تكمن إشكالية دراستها في: إلى أي مدى يمكن أن يكون التمويل الإسلامي الحل الأكفأ للأزمة المالية العالمية؟"

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج وهي:

- ✓ من خلال الأسس والقواعد التي يقوم عليها نظام التمويل الإسلامي والمنبثقة من الشريعة الإسلامية السمحاء تضمن الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمة، كما أنها تمنع من الوقوع في المزيد من الأزمات في المستقبل؛
- ✓ ظهور العديد من الأصوات المناهضة للنظام الرأسمالي والمطالبة بضرورة إيجاد نظام مالي عالمي جديد قائم على أسس ومبادئ أكثر أمنا واستقرارا ويجنب العالم الوقوع في المزيد من الأزمات في المستقبل.

- دراسة غردي محمد، تحت عنوان:" **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، سنة 2012؛

تناولت الدراسة؛ القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بهما، وتطرقت كذلك إلى المقومات الزراعية في الجزائر، لتنتقل إلى الاستثمار في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، كما تناولت الدراسة مضمون دعم الزراعي في ظل السياسات الزراعية الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر؛ في حين إشكالية دراسته في: ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ✓ تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع؛
- ✓ أبدت الجزائر إرادة قوية قي تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي.

10. هيكل الدراسة

بغية الإلمام بهذا الموضوع، وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للتمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي، ويضم بدوره مبحثين؛ الأول عبارة عن مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي، يضم كل من المفهوم والأهمية والأهداف والأدوات والمبادئ.

أما المبحث الثاني؛ شمل مفهوم الفلاحة وأهميتها وعوامل قيامها، كذلك تطرقنا للأهمية النسبية للقطاع الفلاحي للدول العربية، وكذلك عرفنا مفهوم التمويل الفلاحي وذكرنا أهميته وأنواعه وأهدافه وتصنيفاته.

الفصل الثاني: بعنوان انعكاسات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي وذلك بدراسة تجربة كل من السودان والجزائر، وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول: تناول لمحة عامة عن القطاع الفلاحي في بلد السودان، حيث عُرض فيه أهم مقومات الفلاحية السودانية، بالإضافة إلى أنواع الفلاحة في السودان وكذلك الأهمية، كما تناولنا فيه أهم الصيغ التي تطبقها السودان في تمويل القطاع الفلاحي، ومساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الفلاحي في السودان، أما المبحث الثاني: تناولنا فيه لمحة عامة عن القطاع الفلاحي في الجزائر، شمل أهم مقومات الفلاحية الجزائرية وأهم المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى المكانة الهامة التي تحظى بها الجزائر في الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي

تمهيد:

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية سواء التقليدية أو الإسلامية، واكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، اهتماما بالغا نظرا لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

ويعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا؛ وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى التنمية الفلاحية.

ومن هذا المنطلق سنتعرف في هذا الفصل على الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة وذلك باعتمادنا على خطة تتكون من مبحثين:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الفلاحي**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي.**

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية والمهمة التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في النهوض باقتصادها، باعتبار أن هذا القطاع له تأثير على القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الفلاحة

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان في القديم ولا زال لحد الآن يحافظ على ممارستها، ولها أهمية كبيرة لكونها من الوسائل المهمة التي تحقق التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري.

الفرع الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها

للفلاحة العديد من الخصائص، ولكن مجملها تتعلق باستغلال الإنسان للأرض والحيوانات لتلبية احتياجاته المختلفة، ويتميز هذا النشاط بالخصائص والمزايا التي تميزه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهذا ما سنتطرق إليه.

أولا: مفهومها

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارسها الإنسان من اجل العيش وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالفلاحة كلمة مشتقة من كلمتين "**Agree**" أي الحقل، وكلمة "**culture**" أي العناية أو الرعاية وعلى ذلك فإن الفلاحة هي "العناية بالأرض"[1].

وكذلك؛ فقد عرفتها الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا بأنها "العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية."[2]

ويمكن القول بأن الفلاحة تشمل جميع الفعاليات والأنشطة التي يمارسها الإنسان، من أجل تحقيق حياة كريمة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع استخدام الأساليب التقليدية والحديثة معًا.

ثانيا: خصائصها

تتميز الفلاحة بجملة من الخصائص ومن أهمها ما يلي :[3]

- ✓ ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة؛
- ✓ الموسمية؛
- ✓ طول دورة الناتج الفلاحي؛
- ✓ ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية؛

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ، "**القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2022، ص: 490.

[2] دبار حمزة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص: 03.

[3] ساعو باية، سيار زوبيدة،" **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**"، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع والآفاق، جامعة الجزائر، 2021، ص: 21 .

✓ صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة.

الفرع الثاني: أنواع الفلاحة ونظمها

أولا: أنواعه

الفلاحة نشاط اقتصادي يهدف إلى تغطية احتياجات المجتمع، ويمكن تمييز عدة أنواع من الفلاحة:

ـ **الفلاحة الذاتية:** وتعرف أيضا بالفلاحة الأولية البسيطة، والتي بدورها تضم نوعين آخرين هما الفلاحة البدائية المتنقلة والفلاحة البدائية المستقرة، حيث تنتشر الفلاحة البدائية المتنقلة بين القبائل المتأخرة على حواف الغابات الاستوائية، والتي تعتمد على تساقط المطر وعلى الأدوات بدائية جدًا في الإنتاج، أما الفلاحة البدائية المستقرة فهي تنتشر في المناطق المدارية التي تعرف بكثافة سكانية كما تعتبر أكثر تطورًا من الأولى من حيث استخدامها لبعض الأدوات المتطورة.[1]

ـ **الفلاحة الكثيفة:** ينتشر هذا النوع في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا الوسطى والجنوبية وفي هولندا وبلجيكا ودنيمارك، ويتميز بتنوع محاصيلها، وينتشر هذا النظام كذلك في المناطق المزدحمة بالسكان، حيث يكون نصيب الفرد من الأراضي الزراعية كبير، ومعظم المحاصيل للإغاثة؛ كالخضروات والأرز، وتتم معظم الأعمال الزراعية بواسطة أفراد الأسرة وغالبًا ما تستخدم الحيوانات فيها.[2]

ـ **الفلاحة الواسعة:** يظهر هذا النمط الإنتاجي بجانب توفر رؤوس الأموال من معدات ومستلزمات ... فمع قلة اليد العاملة وشساعة مساحة الأراضي يتم استخدام الآلات المتطورة على نطاق واسع في مختلف مراحل عملية الإنتاجية، بالإضافة إلى استخدام وسائل الري الحديثة، والمخصبات الكيميائية فضلا عن التوسع في إنشاء الطرق وخطوط السكة الحديدية لتسهيل نقل المنتجات نحو الخارج، كون هذه الفلاحة تتميز بالفائض في الإنتاج لا سيما إنتاج القمح، الشعير، الذرة، القطن.[3]

ـ **الفلاحة المختلطة:** وفيها يتم الجمع بين الإنتاج الحيواني والنباتي معًا في نفس المزرعة، مما يسمح باستقرار مداخيل المزارعين والتخفيف من آثار الجفاف التي تتعرض لها المحاصيل الزراعة، وكذا التقليل من آثار تذبذب أسعار المنتجات الزراعية، وينتشر هذا النمط الفلاحي بقوة في أوربا خصوصا في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ **الفلاحة الذكية مناخيا:** ظهر النوع من الفلاحة كنتيجة للممارسات الفلاحية الغير سليمة والمضرة بالمناخ؛ والتي هي عبارة عن وسيلة لتحديد أي نظم الإنتاج والمؤسسات التمكينية، والسياسات هي أنسب للرد على تحديات تغير المناخ في مواقع محددة، وتتركز هذه الفلاحة على ثلاث ركائز:

---

[1] هبول محمد، "**السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2020، ص: 07 .

[2] دبار حمزة، مرجع سابق، ص: 07 .

[3] بوراي زينب، بن سالم سعاد،" **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي**"، الواقع والآفاق، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة البويرة، الجزائر، 2021، ص: 221.

- ✓ زيادة الاستدامة في الإنتاجية الفلاحية وتحسين الدخل؛
- ✓ التكيف مع التغيرات المناخية؛
- ✓ الحد أو التقليل من انبعاث الغازات احتباس الحراري حيثما كان ذلك ممكنا.[1]

ثانيا: نظمها

لقد ظهرت عدة نظم فلاحية في أوقات مختلفة وفي دول مختلفة، وحققت النجاح بدرجات متفاوتة وسنتطرق إليها على النحو التالي:[2]

ـ **المزارع الصغيرة (المزارع صغار المزارعين):** يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الصغيرة الخاصة، وفيها يكون المزارع هو المالك ويقوم بنفسه وبمساعدة أفراد أسرته بزراعة الأرض حسب ما يرغب، فهو الذي يحدد نوع المحصول ويقوم بزراعته ويحتفظ به أو يبيع جزء منه في السوق دون تدخل أحد.

ـ **المزارع الإقتطاعية (الرأسمالية):** في هذا النوع من الفلاحة يمتلك الأفراد مساحات شاسعة من الأرض يُديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات)، يقدم الفرد أو أفراد رأس المال المستعمل، وتدار المزرعة كإحدى الشركات، وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع، وينتج الحاصل لأجل البيع في الأسواق، ويظهر هذا النوع من الزراعة الاستغلال والاحتكار واضح.[3]

ـ **المزارع التعاونية:** لقد اتخذ هذا النوع أشكالا عديدة منها، التعاون الزراعي للاستفادة الجماعية من الخدمات الأساسية دون تجميع الحيازات وتوحيد إدارتها، ومنها تنظيم الذي يتفق عليه المزارعون أو الذي تُقره الدولة والذي بموجبه تجمع الحيازات الفردية، أو توزيع حق الملكية على الفلاحين وإجبارهم على الانضمام إلى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الأراضي المحددة لهم وإدارتها كوحدة واحدة تحت إشراف ناظر تعاوني وإدارة جماعية منتخبة، ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض، كما يتحدد نصيب الفرد من الإنتاج على أساس الملكية الفردية للأرض والإدارة المشتركة، وهدفه الرئيسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

ـ **المزارع الحكومية:** يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الأخرى من ناحية تنظيمها وإدارتها، إذ تمتلك الحكومة الأراضي، وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر، وتتم زراعة الأراضي تحت إشراف مديريين أو موظفين تُعينِهم الحكومة طبقًا لسياسة التي ترسمها، ويعتبر المزارعون عُمالا أُجراء.

ـ **المزارع الجماعية:** ظهر هذا النظام من المزارع في السنوات الأخيرة، وقد تبنته عدة دول، ورغم وجود بعض الاختلافات بين المزارع الجماعية في الدول المختلفة من حيث تكوينها وتنظيمها وتسييرها... إلا أنه توجد بعض

---

[1] بوراي زينب، بن سالم سعاد، مرجع سابق، ص ص: 221 ـ 222.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، "**أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**"، ط 01، بغداد، 1969، ص: 49 .

[3] المرجع نفسه، ص: 50.

السمات المميزة من حيث الملكية والإنتاج والتوزيع، حيث يقتضي هذا النظام أن تكون ملكية الأرض ورأس مال المستخدم والإنتاج مُلكًا للجماعة.[1]

الفرع الثالث: أهمية الفلاحة ومقوماتها

أولا: أهميتها:

تتجلى الأهمية الكبرى للفلاحة، أو بالأحرى القطاع الفلاحي من خلال مساهمته فيما يلي :[2]

- ✓ توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع؛
- ✓ توفير الموارد المالية؛
- ✓ توفير الموارد الزراعية للقطاع الأولية؛
- ✓ المساهمة في الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة.

ثانيا: مقوماتها

اختلفت العوامل المؤثرة في قيام القطاع الفلاحي، فمنها ما ينسب إلى الطبيعة، ومنها ما ينسب إلى العامل البشري.[3]

1ـ العوامل الطبيعية: تشكل هذه العوامل نظاما بيئيا يُؤثر على النظام الزراعي، وهذا ما يؤيده الحتميون الجدد أصحاب نظرية الإمكانات البيئية الذين يقولون بأن البيئة هي التي تحدد النشاط الاقتصادي في العالم ومن أهم هذه العوامل:

ـ **الموقع:** يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال تقع استراليا ونيوزلندا في أقصى الشرق وتبعد حوالي 18000 كلم عن الأسواق التي تستورد منتجاتها في غرب أوربا، لهذا تخصصنا في إنتاج السلع التي تتلف أثناء نقلها عبر مسافات طويلة، كما أن هذه السلع لابد أن تكون خفيفة الوزن، صغيرة الحجم، مرتفعة القيمة، حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية للنقل عبر المسافات الطويلة، ومن بين المنتجات التي تخصصت فيها هذه الدول؛ الصوف وهو المنتوج الذي يطبق عليه الخصائص، وبالتقدم التكنولوجي واختراع المبردات الكبيرة أضافت الدولتان تصدير اللحوم المجمدة تحت حرارة 12°، وقد ساعد هذا التقدم التكنولوجي الأرجنتين على الدخول إلى التجارة الدولية للمجمدات أيضًا.

ـ **المناخ:** يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة لما له من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها في علاقات تؤدي إلى تسيير عملية الإنتاج، ومن أهم هذه العناصر؛ الضوء والحرارة والمطر

---

[1] دبار حمزة، مرجع سابق، ص: 10.

[2] ساعو باية، سيار زوبيدة، مرجع سابق، ص ص: 18 ـ 19 .

[3] بوعريوة ربيع،" **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017، ص :03 .

الرطوبة، الندى، الثلوج، التبخر، والضغط الجوي والرياح، ولكل عنصر من هذه العناصر تأثير خاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى.

ـ **التربة:** وهي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية بغلاف يستطيع النبات مدّ جذوره فيه.

ـ **أشكال السطح:** من خلال تصفح خريطة السطح نجد المعالم التضاريسية التالية: الجبال، السهول، الهضاب الوديان، والكثبان الرملية، الأحواض، وتؤثر المرتفعات على الزراعة من حيث الإمداد كجبال الأطلس في الجزائر، وفلسطين، وهو ما نطلق عليه ظل المطر أو جبال الألب في أوروبا ما بين مواجهة الشمس ومعاكسة لها.

2 ـ العوامل البشرية: تشكل العوامل البشرية نظاما متكاملا يؤثر في النظام الزراعي من خلال تفاعل العناصر مع بعضها وأهم هذه العوامل ما يلي:[1]

ـ **العوامل الاجتماعية:** يبلغ عدد سكان العالم اليوم أكثر من ستة مليار نسمة وهذا زاد تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية، الأمر الذي أجهد التربة بشكل كبير، ولو استمرت نسبة الزيادة لعدد سكان العالم ستحل المجاعة ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك ولو نظرنا إلى القوى العاملة في هؤلاء السكان نجدهم فريقين الدول المتقدمة نسبة العمالة بها أكثر من 50% من مجموع السكان، بينما في الدول النامية تبلغ النسبة فيها 25% من مجموع السكان.

ـ **التقدم التكنولوجي:** يعد التقدم التكنولوجي من المقومات الرئيسية والمهمة في تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لمختلف البلدان، وهو يشكل القاسم المشترك الأكبر لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها التنمية الزراعية.

ـ **المستوى الحضاري والمادي:** ترتبط تنمية وتطوير الزراعة ارتباطا كبيرا بالعادات والتقاليد والتعليم والقدرة على إجراء البحوث العلمية فلهذا العوامل دور بارز في تحقيق ذلك، فنجد بعض الفلاحين فقد ورثو فهم الزراعة عن أسلافهم ولم يدخلوا عليها أي تعديل، على عكس من ذلك نجد الفلاح في الدول المتقدمة يستخدم التكنولوجيا والأساليب العلمية في الزراعة لذلك كانت غلة الفدان من الإنتاج تفوق عدد أضعاف ما ينتجه الفدان في الدول المختلفة.

فكل هذه العوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي، كما أن هذه العوامل تتأثر بالنظام السياسي السائد والنظام الاقتصادي المعمول به.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي للدول العربية

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة عنق الزجاجة لبعث الأكسجين لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية الأولويات التنمية، نظرا

[1] بوعريوة ربيع، مرجع سابق، ص: 04.

لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن اعتبارها خط أمامي مهم تستقبل باقي القطاعات.

الفرع الأول: الناتج الزراعي العربي

ارتفعت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 131 مليار دولار في عام 2019 مسجلة بذلك نموًا بلغت نسبته 5.7%، بينما لم يحقق الناتج الزراعي أي معدل نمو سنوي في المتوسط خلال الفترة (2010 ـ 2019) ... والجدول رقم (01) يوضح ذلك.

يرجع سبب نمو المتحقق في قيمة الناتج الزراعي خلال عام 2019 إلى التحسن الذي حققه أداء النشاط الزراعي في بعض الدول العربية الزراعية الرئيسية من حيث الأهمية النسبية مثل؛ سوريا ومصر والعراق والتي شكل ناتجها الزراعي حوالي 37.8% من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2019 وتراوحت نسبة النمو الناتج العربي في هذه الدول بين حوالي 10.8% وحوالي 26%، يأتي هذا النمو في ضوء التحسن في أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية مثل؛ الحبوب والبذور الزيتية والألياف واللحوم بالإضافة إلى تشجيع التصدير ودعم القطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي واستصلاح الأراضي الزراعية[1]، سجلت الدول العربية الأخرى نموًا بدرجات متفاوتة في الناتج الزراعي في عام 2019 حيث تراوحت تلك النسبة بين 11.2% في جيبوتي و0.9% في القمر، بالمقابل تراجع الناتج الزراعي في كل من السودان والكويت وتونس والأردن والجزائر وقطر والبحرين، وتراوح التراجع بين 14.3% في السودان و0.2% في البحرين.

تتفاوت الدول العربية من حيث مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تكون مرتفعة في كل من سوريا والقُمر وموريتانيا والسودان، حيث بلغت نسبة هذه المساهمة في عام 2019 حوالي 37.2% و 29.3% و 20.4% و 20.2% على التوالي، يليها اليمن بنسبة 18.5% والجزائر بنسبة 12% والمغرب بنسبة 11.2% ومصر بنسبة 11% وتونس بنسبة 10.4%، وقد تراوحت نسبة هذه المساهمة في كل من فلسطين والأردن ولبنان والعراق وعمان، والسعودية وليبيا بين 7.2% و 1.6% وتنخفض تلك النسبة في الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية المحدودة مثل جيبوتي والإمارات والكويت والبحرين وقطر حيث تراوحت بين 1.4% و 0.2% ، يعكس هذا التباين في الأهمية في الدول العربية التي تأخذ فيها الصناعات الاستخراجية دورا رياديا، من جانب آخر فقد ارتفعت نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية بنسبة 3.7% في عام 2019 ليصل إلى حوالي 318 دولارا، وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ بلغ 591 دولارا في سوريا، وتراوح بين 518 و 219 دولارا في كل من السعودية والجزائر والقمر وعمان والمغرب وموريتانيا وتونس ومصر والإمارات ولبنان وفلسطين والأردن، بينما تتراوح بين 176 دولارا و 46 دولارا في كل من السودان واليمن والعراق والكويت وقطر وليبيا والبحرين و جيبوتي.[2]

[1] **صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي"**، 2020، ص ص: 53 . 54.

[2] المرجع نفسه، ص: 54.

الجدول رقم (01): الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية (دولار)

	2010	2015	2017	2018	2019	معدل النمو	
						2019 -2010	2019 - 2018
قيمة الناتج الزراعي (مليار دولار)	130.9	148.1	138.6	124.0	131.0	0.0	5.7
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(%)	6.2	6.1	5.5	4.6	4.8	- 2.9	4.2
نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)	376	392	351	307	318	-1.8	3.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020، مرجع سابق، ص: 54.

الفرع الثاني: دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية

تعد قضية الأمن الغذائي بالنسبة لأي مجتمع قضية محورية وإستراتيجية وذلك؛ لأن الغذاء من أهم الاحتياجات الأساسية والضرورية لكل إنسان، ولابد من تلبيتها بمقادير مناسبة ومستقرة وبشكل سهل، ولا يجوز تركها للظروف والمتغيرات، ولذلك احتلت مسألة الغذاء والأمن الغذائي في مساحة واسعة من الاهتمامات الدولية خاصة في الدول العربية.[1]

أولا: تعريف الأمن الغذائي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه" قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين؛ في المدى البعيد والقريب كمًا ونوعًا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم".[2]

وقدمت منظمة الصحة العالمية تعريف للأمن الغذائي على انه "الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كافٍ وآمن، ويمكنهم من الحصول على حياة صحية وفعالة".[3]

وعليه للفلاحة أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء والمواد الأولية.

ثانيا: الفجوة الغذائية

يقصد بالفجوة الغذائية العربية نسبة ما بين معدل الاستهلاك للغذاء ومعدل الإنتاج للأغذية المختلفة في كافة الدول العربية، لتعبر الفجوة عن زيادة الاستهلاك عن معدل الإنتاج.[4]

---

[1] **منظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019**، الخرطوم، ص: 08.

[2] بوعريوة ربيع، مرجع سابق، ص: 04.

[3] عادل مهدي، عمر صقر، "**تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية**"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 31 العدد 04، جامعة حلوان، 2021، ص: 1282 .

[4] أنظر الرابط التالي:. Https://www.almrsal.com/post/1087150

ولقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالي 33.6 مليار دولار عام 2018م؛ بانخفاض حوالي 3.2٪ عام 2017م، بالمقابل تزايدت قيمتها بنسبة 1.7٪ سنويا خلال الفترة (2010 ـ 2018) ولم تتغير بنية الفجوة الغذائية خلال العقدين الماضيين، إذ بلغت قيمة فجوة الحبوب حوالي 20.8 مليار دولار وهي تشكل حوالي 61.8٪ من قيمة الفجوة الغذائية، وبلغت قيمة الفجوة القمح حوالي 9.5 مليار دولار أي بنسبة 45.7٪ من قيمة فجوة الحبوب و28.3 ٪ من قيمة الفجوة الإجمالية، كما بلغت قيمة الفجوة السكر حوالي 9.3٪ والزيوت والشحوم حوالي 3.8٪من قيمة الفجوة الإجمالية، في حين انخفضت قيمة الفجوة في عام 2018م بالمقارنة مع عام 2017م في البقوليات بنسبة 25.5٪، والأسماك بنسبة 18.8٪ والخضروات بنسبة 11.9٪ والفواكه بنسبة 56.3٪ ويعود انخفاض في قيمة الفجوة لبعض السلع الزراعية إلى انخفاض قيمة الواردات منها في بعض الدول العربية بسبب الأحداث الداخلية، إلى جانب انخفاض أسعارها والأسواق العالمية.[1]

والجدول رقم (02) و الشكل رقم (01) يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (2010 و2015 ـ 2018)

	2010	2015	2016	2017	2018	نسبة التغير%	
						2018 - 2010	2018 - 2017
إجمالي السلع المواد الغذائية	29.409	38.26	35.18	34.69	33.58	1.7	- 3.2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020، مرجع سابق، ص: 318

[1] **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020**، مرجع سابق، ص: 68.

الشكل (01): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية

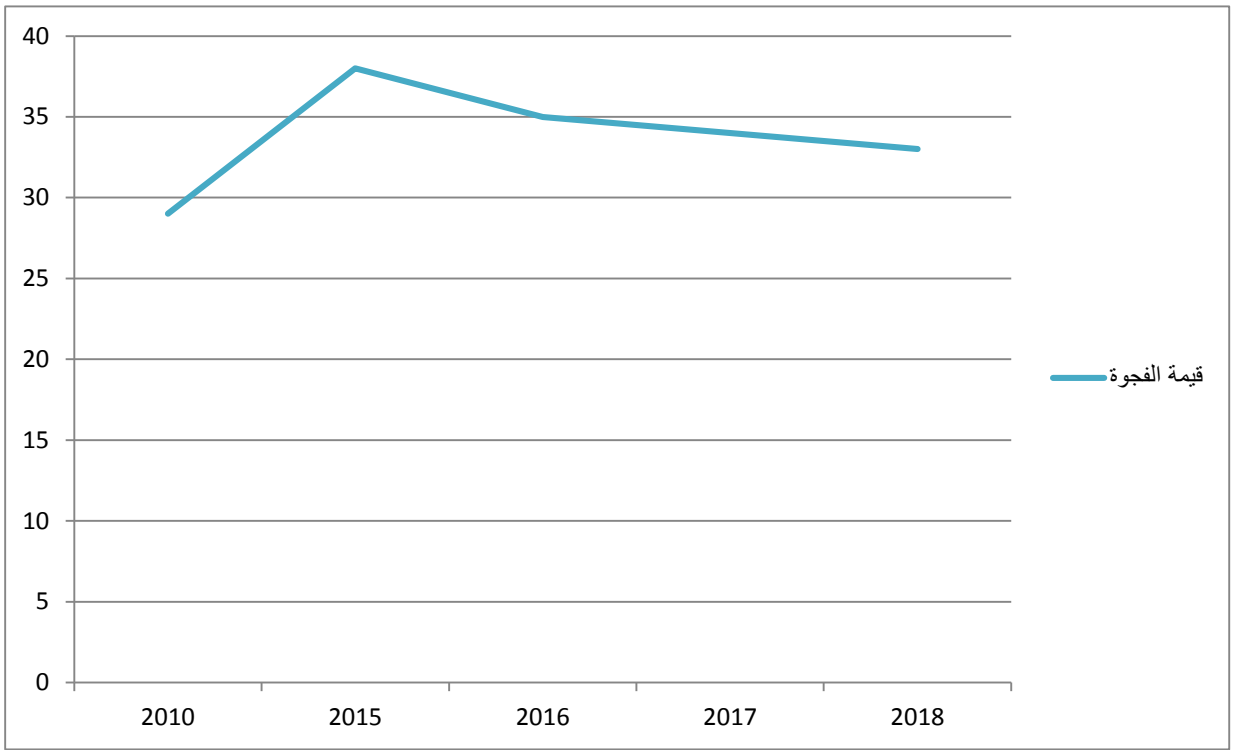

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020، مرجع سابق، ص: 68.

ـ بالاعتماد على الجدول رقم (02).

بقياس معدلات تغير الفجوة الغذائية يتبين استمرار زيادتها بنسب متفاوتة في عام 2015، ويعود ذلك إلى تقليدية أساليب الاستثمار الزراعي، وتدني كفاءة الري، وضعف برامج تنمية الريف للحد من هجرة العمالة الزراعية، وتركز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأكثر جدوى، وضعف استخدام مخرجات البحوث الزراعية.[1]

ثالثا: الاكتفاء الذاتي

أدى توسع الفجوة بين معدلات الإنتاج الزراعي واستهلاك السلع الغذائية إلى تراجع مستمر في نسبة الاكتفاء الذاتي، ففي عام 2018 انخفضت نسبة الاكتفاء من الحبوب بنسبة 3.9٪، والقمح بنسبة 1.7٪ والسكر بنسبة 4.8٪ والبقوليات بنسبة 0.5٪، وحافظت الألبان ومنتجاتها على مستويات الاكتفاء الذاتي منها، وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم والزيوت والشحوم بنسبة 2.2٪ وبنسبة 1.1٪ على التوالي؛ أما على مستوى توزيع السلع الغذائية من حيث الاكتفاء الذاتي، نجد أن المجموعة الأولى التي حققت اكتفاءً ذاتيا عاليا وفائضًا للتصدير قد شملت الأسماك بنسبة 111.5٪ والفواكه بنسبة 102.8٪ والخضراوات بنسبة 101.2٪ والألبان بنسبة 98.2٪ والبطاطس بنسبة 97٪، أما المجموعة الثانية التي حققت اكتفاءً متوسطا

[1] **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020**، مرجع سابق، ص: 68.

فقد شملت البيض بنسبة 83.8٪ واللحوم بنسبة 76.4٪، وقد شملت المجموعة الثالثة سلع العجز الغذائي وهي البقوليات والزيوت والشحوم والسكر والحبوب والقمح، وقد حققت نسب الاكتفاء الذاتي 59.1٪ و50.9٪ و38.4٪ و37.9٪ و 37.7٪ على التوالي، وهو ما يستدعي وضع البرامج والخطط لتعزيز الاكتفاء الذاتي طالما توفرت المقومات الاقتصادية لذلك. [1]

الفرع الثالث: التجارة الزراعية والغذائية للدول العربية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد أهم قطاعات البنيان الاقتصادي لأي دولة، وهو ما يظهر بوضوح في موازين مدفوعات الدول بما فيها الميزان التجاري، إلى جانب أنها تعبر عن قوة و أداء الاقتصاد الوطني للدولة، وتمثل التجارة في السلع الزراعية جزاء هاما من التجارة الخارجية، باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتصدير الفائض بالنسبة للسلع التي تكسب الدولة ميزة النسبية في إنتاجها.[2]

أولا: الصادرات الزراعية للدول العربية

حققت الصادرات الزراعية العربية خلال عام 2018 زيادة بنسبة 1.8٪ عن عام 2017، حيث ارتفعت من حوالي 29.3 إلى 29.8 مليار دولار، مقابل زيادتها بنسبة متوسطة سنوية 5.4٪ خلال الفترة (2010 ـ 2018)، شكلت صادرات مصر والإمارات والسعودية والمغرب والأردن حوالي 71٪ من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2018، إذ تتراوح قيمتها بين 5.3٪ و 1.7٪ في حين تراجعت قيمة الصادرات في كل من ليبيا وفلسطين والعراق وسورية واليمن والصومال بنسب تراوحت بين 6.7٪ إلى 0.2٪، وذلك بسبب الأحداث الداخلية في هذه الدول، ويُعزى بسبب ضعف نمو الصادرات إلى جملة أسباب أهمها ازدياد الطلب على السلع الغذائية في الأسواق المحلية نتيجة للزيادة السكانية المرتفعة وتحسن مستوى المعيشة لشرائح مختلفة من السكان، يضاف إلى ذلك ضعف مؤسسات التصدير الزراعي، وعدم توفر البنية الخدمية المتطورة ووسائل النقل، وضعف الدعم والتسهيلات التي تحظى بها السلع المصدرة.[3]

[1] "**صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"،**القطاع الزراعي**، 2020، مرجع سابق، ص ص: 68 ـ 69.

[2] دبار حمزة، مرجع سابق، ص: 88 .

[3] **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي**، 2020، مرجع سابق، ص: 65.

الجدول رقم (03): الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الفترة (2010-2018.)

الوحدة: مليار دولار

	الصادرات والواردات الزراعية					معدل النمو السنوي %	
	2010	2015	2016	2017	2018	2018 - 2010	2018 - 2017
الصادرات	19.569	25.142	28.499	29.251	29.77	5.4	1.8
الواردات	67.239	85.093	90.576	91.618	91.95	4	0.4
صافي الواردات(العجز)	47.670	59.951	62.077	62.367	62.19		
نسبة الصادرات إلى الواردات%	29.1	29.5	31.5	31.9	32.4		

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020، مرجع سابق ص:66

ثانيا: الواردات الزراعية للدول العربية

حافظت الواردات الزراعية على مستوى متقارب خلال عامي (2017 ـ 2018) حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 91.6 إلى حوالي 92 مليار دولار وبنسبة حوالي 0.4% حيث بلغت زيادتها حوالي 4% خلال فترة (2010 ـ 2018)، وقد استحوذت كل من السعودية ومصر والجزائر والإمارات ولبنان والمغرب على النسبة الأكبر من قيمة الواردات، وبلغت قيمة وارداتها حوالي 69.6 مليار دولار تشكل حوالي 75.7% من إجمالي قيمة الواردات، وقد تراجعت كل من سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين بنسبة تتراوح بين 6.2% و 0.4% وذلك بسبب الأحداث الداخلية في تلك الدول والحصار والقيود على التجارة في الأراضي الفلسطينية، وقد بلغت قيمة الواردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 321 مليار دولار تشكل حوالي 42.5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية، واستقر العجز التجاري الزراعي للدول العربية عند مستوى 62.2 مليار دولار في عام 2018 للعام الثالث على التوالي[1].

والشكل رقم (02) يوضح ذلك:

[1] **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي**، 2020، مرجع سابق، ص: 66.

الشكل (02): الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2010-2018

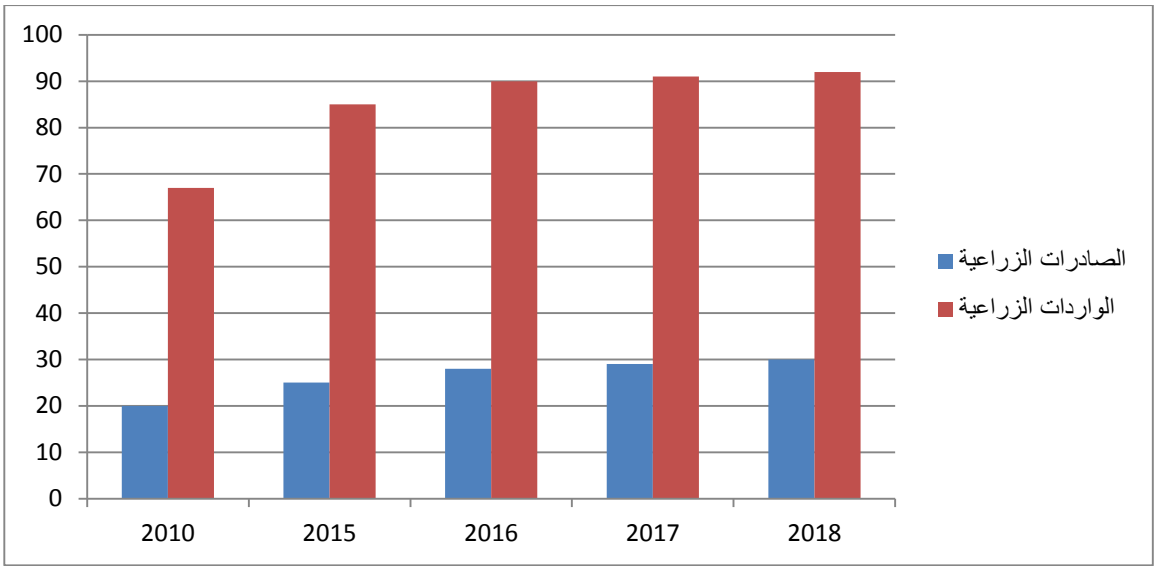

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020، مرجع سابق، ص 66.

ـ بالاعتماد على الجدول رقم (03).

ثالثا: الصادرات من السلع الغذائية للدول العربية

ارتفعت الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2018 بنسبة 4.4% من حيث قيمتها، وبنسبة 7.9% من حيث كميتها، وبلغت حوالي 22.5 مليار دولار، وفي المقابل فقد ارتفعت تلك الصادرات بنسبة 5.2% من حيث القيمة خلال الفترة (2010 ـ 2018)، وقد نتج ذلك عن زيادة قيمة الصادرات الحبوب بنسبة 16.5% والبذور الزيتية بنسبة 16.3% والأسماك بنسبة 16% والبقوليات بنسبة 12.6% والسكر الخام بنسبة 12.2% والبطاطس بنسبة 5.4% والخضروات والفواكه بنسبة 3.8% 1.8%، وتمثل قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية حوالي 75.5% من قيمة واردات هذه السلع.

وقد استمر ضعف قيمة صادرات السلع الرئيسية لعقود متتالية لأسباب عديدة أهمها؛ ضعف نسبة الاستثمار المخصص للتنمية الزراعية في خطط التنمية وضعف استثمار الموارد الزراعية المتاحة وضعف الإنتاج والإنتاجية، والمنافسة الشديدة في الأسواق من حيث المواصفات والأسعار والتسهيلات التي يفتقدها المصدرون.[1]

[1] **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي**، 2020، مرجع سابق، ص: 67.

رابعا: الواردات من السلع الغذائية للدول العربية

ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية (2017 ـ 2018) من حوالي 73.5 إلى 74.1 مليار دولار، وبنسبة نمو بلغت حوالي 0.8%، وازدادت كمياتها من حوالي 142 مليون طن إلى حوالي 145 مليون طن وبنسبة نمو بلغت حوالي 2.1%، وذلك مقابل زيادة بنسبة نمو 4.2% من حيث القيمة وبنسبة نمو 4.0% من حيث الكمية خلال الفترة (2010 ـ 2018).

وقد شكلت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية عام 2018 حوالي 80.5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية، وذلك بسبب ارتفاع قيمة واردات الحبوب واللحوم والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها حيث شكلت قيمة وارداتها حوالي 66.6% من قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية.

يعود سبب تراجع قيمة الواردات الغذائية الرئيسية عن معدلاتها السابقة إلى عدة أسباب أهمها؛ زيادة اهتمام الدول بزيادة إنتاج عدد من السلع الغذائية الإستراتيجية كالحبوب والقمح والبذور الزيتية والخضروات لتلبية الاحتياجات المحلية والحد من الإستراد، إلى جانب انخفاض أسعار بعض السلع في السوق العالمية وتراجع الطلب على السلع في أسواق عدد من الدول العربية بسبب الاضطرابات الداخلية والهجرة، وانتشار الفقر وضعف القدرة الشرائية[1].

والجدول رقم (04) يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الأساسية (2017 ـ 2018)

السلعة	كمية	قيمة	السلعة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	3.0	3.2	البذور الزيتية	8.9	ـ 1.1
البطاطس	ـ 1.1	ـ 0.1	الأبقار والجاموس	ـ 20.1	0.0
السكر الخام	ـ 8.1	ـ 8.2	أغنام وماعز	ـ 2.8	ـ 0.6
البقوليات	16.2	14.2	اللحوم	0.9	4.2
الزيوت النباتية	4.7	3.5	الألبان ومنتجاتها	ـ 8.1	ـ 4.4
الخضروات	10.9	ـ 0.4	البيض	12.9	11.5
الفواكه	2.9	ـ 0.1	الأسماك	ـ 6.7	ـ 12.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2020، مرجع سابق، ص 67.

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي

لكي يزدهر القطاع الفلاحي، يحتاج إلى الأموال اللازمة لاستخدامها في الزراعة وتحسين الإنتاج الفلاحي وذلك من أجل الوصول إلى هذا القطاع لتحقيق التنمية الفلاحية باعتباره العصب الحساس في

[1] **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي**، 2020، مرجع سابق، ص: 67.

اقتصاديات دول العالم، فتعتبر طريقة التمويل حاجة ضرورية في الإنتاج نظرًا للأراضي والمباني والآلات التي تحتويها الفلاحة.

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي وأهميته وأهدافه

أولا: تعريف التمويل الفلاحي

يمكن تعريف التمويل الفلاحي على أنه الدراسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحديد الاحتياجات المالية وهو جزء من الإدارة الفلاحية الذي يختص بالحصول على رأس المال، كما يشمل التمويل الفلاحي استخدام الأموال في داخل وخارج المزرعة.[1]

وكذلك يعرف التمويل الفلاحي على أنه دراسة وتحليل جانب العرض والطلب بالنسبة لرأس المال اللازم في عمليات الإنتاج الفلاحي المتمثلة في جانب الطلب على رأس المال الفلاحي من ناحية، كما يعالج هذا العلم أيضا جانب العرض بالنسبة لرأس المال الفلاحي في صورة المنشآت الائتمانية وتركيبها ووظيفتها ونشاطها ومدى فاعليتها في وصول المال اللازم إلى المنتج في الصورة والظروف المناسبة والتي تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية، وفي نجاح أجهزة التمويل في تأدية رسالتها من ناحية أخرى.[2]

وكذلك عرفه موراي (1953) التمويل الفلاحي بأنه" دراسة اقتصادية لاقتراض المال من قبل المزارعين وتنظيم وتشغيل وكالات الإقراض الفلاحية والفائدة المجتمعية على الائتمان للفلاحة ".[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف التمويل الفلاحي بأنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتحسين دخل المزارعين وتحسين معيشتهم.

ثانيا: أهميته

يكتسي تمويل القطاع الفلاحي أهمية بالغة نبرزها في ما يلي:[4]

- ✓ يحافظ على حجم كافي من المخرجات (الإنتاج)؛
- ✓ زيادة كفاءة العمل الفلاحي الزراعي، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازم لذلك؛
- ✓ مساعدة الفلاحين والمزارعين على التكيف مع الظروف المتغيرة (تغير وسائل الإنتاج، إجراء التعديلات وتغييرات الهيكلية)؛
- ✓ مساعدة الفلاحين والمزارعين على مواجهة التقلبات.

---

[1] البقور حمزة، عمار جعيجع، "**قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**"، الملتقى العلمي الوطني حول:" القطاع الفلاحي في الجزائر" الواقع والآفاق، جامعة البويرة - الجزائر - 2021، ص: 173.

[2] وليد حمدي باشا، "**دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة - ، 2014، ص: 35.

[3] حسين عماري، مولاي بوعلام، "**تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر**"، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة البويرة - الجزائر - 2021، ص: 254.

[4] البقور حمزة، عمار جعيجع، المرجع السابق، ص ص: 173 – 174 .

ثالثا: أهدافه

تتمثل أهداف التمويل القطاع الفلاحي فيما يلي:[1]

- ✓ زيادة المساهمة في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية؛
- ✓ المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم، وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال استخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ المساهمة في نشر الوعي الفلاحي؛
- ✓ توفير مصدر دخل مناسب للفلاح، يجعل منه استغلال امثل وتسيير حسن من أجل تحقيق إنتاج وفير.

الفرع الثاني: تصنيف تمويل القطاع الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:

1 ـ التمويل حسب معيار الداخلي أو الخارجي: وينقسم إلى:[2]

- **التمويل الداخلي:** ويشمل:

ـ **التمويل الذاتي:** إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرية المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها في تمويله.

- **التمويل الخارجي:** ويشمل:

ـ **القروض البنكية:** وهي عملية ترضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة، إذ يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية، أو في أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو يتعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير، ولعل من بين هذه القروض البنكية الموجه للقطاع الفلاحي (القرض الفلاحي).

ـ **الدعم الحكومي:** وهي مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة، تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كوحدة من المهمات الأخرى، وضمن برنامج تنموي معين.[3]

---

[1] البقور حمزة، عمار جعيجع، مرجع سابق، ص: 173.

[2] محمد يوسفي، **"القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر"**، الملتقى العلمي حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"، جامعة مستغانم ـ الجزائر ـ 2021، ص: 280.

[3] صخري عبد الوهاب، معاش حسينة، "**التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة الجزائر، 2021، ص: 136.

2 ـ التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

وتنقسم إلى:[1]

ـ **القروض العقارية:** والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني، والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في المزرعة وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

ـ **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.

ـ**قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

ـ **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

3 ـ التصنيف حسب آجال القروض:

وتنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع وهي:[2]

ـ **قروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية؛ كالبذور والأسمدة والأشتال ودفع أجور العمال والحصاد والري، وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية، ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

ـ **قروض متوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل المشروعات، تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة، ويتراوح أجلها في الغالب من سنة إلى خمس سنوات.

ـ **قروض طويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لإسترداد ما انفق عليها خلال فترة طويلة الأجل؛ كشراء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمصانع وحفر الآبار والمشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى، ومنها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

4 ـ التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف: ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى؛ قروض الزراعات المروية، قروض الزراعات البعلية (المطرية)، قروض الثروة الحيوانية، قروض المكنية الزراعية، قروض الإسكان الريفي، قروض التسويق الزراعي.

5 ـ قروض حسب الجهات المستخدمة: ويشمل كل من قروض الأفراد، قروض التعاونيات، قروض الشركات، قروض القطاع العام.

---

[1] رشا محمد سعيد أمي استيتيه، "**تمويل القطاع الزراعي في الأردن**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأردن، 1999، ص ص: 14ـ 18.

[2] البقور حمزة، عمار جعيجع، مرجع سابق، ص: 175.

6 ـ قروض حسب الضمانات: وتشمل كل من:

ـ **قروض الغير مضمونة:** وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط، خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

ـ **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برَهن الأموال المنقولة مثل: المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث...

ـ **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل: الأراضي والعقارات، مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.[1]

7ـ التصنيف تبعًا لنوع المحصول الزراعي: ويتضمن الأنشطة التالية؛ البستنة، المحاصيل الحقلية، الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها، الثروة السمكية، محاصيل الخضر الصيفية والشتوية[2].

8 ـ التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض: ويشمل ما يلي؛ القروض الإيجابية، القروض المحايدة القروض السلبية.[3]

9 ـ تصنيف القروض تبعًا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين: قروض الأقارب أو المعارف، قروض المستثمرين الأفراد، قروض المصارف التجارية، قروض الشركات الإقراض الخاصة بالمواشي، قروض المصارف الجمعيات التعاونية، قروض الوسطاء والتجار، قروض شركات التأمين.[4]

10 ـ التصنيف حسب الفائدة: ويشمل كل من:

ـ **التمويل بالفائدة:** ويشمل القروض المصرفية التقليدية (الربوية).

ـ **التمويل بدون فائدة:** ويشمل التمويل الإسلامي.

[1] البقور حمزة، عمار جعيجع، مرجع سابق، ص ص: 175 ـ 176.

[2] رشا محمد سعيد أمي استيتيه، مرجع سابق، ص ص: 15 ـ 16.

[3] المرجع نفسه، ص: 17.

[4] المرجع نفسه، ص: 18.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي

إن أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي يتطلب أموال لإدارته وتنميته، إذ يعد التمويل أحد أهم مرتكزات الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، والتمويل هو المحرك والدافع لأي نشاط أو مشروع، وقد كان التمويل الإسلامي مدخلا أساسيا للعمليات الإنتاجية والاستثمارية الحقيقية من خلال صيغ التمويلية الأساسية، وفي هذا المبحث سنحاول عرض مجموعة من مفاهيم التمويل الإسلامي، إضافة إلى جملة الخصائص التي تميزه ومؤسساته وأهم المبادئ التي تحكمه.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

في هذا المطلب سوف نتناول مفهوم التمويل الإسلامي وأهم خصائصه، وكذلك أهميته وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

أولا: مفهوم التمويل

هناك العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

جاء في القاموس الاقتصادي أنه: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها... فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:[1]

- ✓ **الناحية المادية:** أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (الآلات، الأشغال، اليد العاملة...)؛
- ✓ **الناحية المالية:** تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.

كما يعرف أنه: "مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة للأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة."[2]

أيضا يعرف على أنه: "مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الأعمال أو الدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية"[3].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية عامة أو خاصة، وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة إليها.

---

[1] قدي عبد المجيد، بوزيد عاصم، "**التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ**"، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 5 - 6 ماي 2009، ص: 03.

[2] إلياس غقال، "**تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص: 37.

[3] مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، "**التمويل الدولي أسس نظرية و أساليب تحليلية**"، ط 01، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005 ص: 03.

ثانيا: مفهوم التمويل الإسلامي

عرف "**منذر قحف**" التمويل الإسلامي على أنه" تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية "[1].

وعرفه "**فؤاد السرطاوي**" بأنه: " قيام شخص بتقديم شيئ ذو قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على الأرباح، تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما، ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"[2]

ويعرف كذلك بأنه "عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الإستصناع أو السلم، أو القرض."[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التمويل الإسلامي هو تقديم الخدمات المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال التزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بالعديد من الخصائص والميزات التي لا توجد في أنظمة التمويل التقليدية الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- ✓ منع التعامل بالربا أخذا وعطاءً: وهذه الميزة مبنية على حكم الإسلام في تحريم الربا والتعامل به، لقوله عز وجل " وأَحَل الله البَيْع وحَرمَ الرِّبَا [4] "سورة بقرة 275؛
- ✓ وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة، وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعه[5]؛
- ✓ هو تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لطالبها، وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال، بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات؛[6]
- ✓ التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة، فمن خصائص هذا التمويل تربية الفرد على الأخلاق الفاضلة والحسنة، فهو يربي فيه صفة الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص وإتقان العمل مما يوفر سبل أكبر لنجاح المؤسسة؛

---

[1] منذر قحف، "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**"، ط03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص: 12.

[2] فؤاد السرطاوي، "**التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**"، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999،(ب د ص)

[3] سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، "**أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016، ص: 221.

[4] **سورة البقرة** الآية، 275.

[5] أحمد جبار بدران،" **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 156، لبنان، 2015، (ب د ص).

[6] حياة سلماني، عبد اللطيف دحية، "**دور الصندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة أم البواقي، 2020 ص: 677.

✓ توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: وهو من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي، حيث يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض، وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.[1]

الفرع الثالث: أهمية التمويل الإسلامي وأهدافه

تكمن أهمية التمويل الإسلامي في الحقيقة أنه مشتق أو مستمد من الشريعة الإسلامية، كمنهج متكامل للحياة والدور الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد من أجل ضمان التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع.

أولا: أهميته

تكمن أهميته في ما يلي:[2]

✓ التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع؛

✓ يُنمي في الفرد المُسلم شعوره بانتمائه لدينه ولوطنه ومجتمعه؛

✓ التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يُوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه، باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع؛

✓ يُربي في الفرد المُسلم صفات الأمانة، والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل، ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرًا؛

✓ يوازن التمويل الإسلامي بشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية.

ثانيا: أهداف التمويل الإسلامي

تهدف مؤسسات التمويل الإسلامي إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[3]:

✓ تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامي إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة، مثل "القرض بالفائدة " سواء على مستوى كل الأفراد والمؤسسات على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من عملياتها أخذا وعطاءً؛

✓ تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية: الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعها في بنوك الربوية، ومنهم من يودع أمواله في البنوك الربوية، لكنه يرفض الفوائد المترتبة عليها؛

---

[1] خاطر سعدية، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2015، ص: 54.

[2] محمد عبد الحميد فرحان، "**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)**"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، 2003، ص:32.

[3] خاطر سعدية، المرجع السابق، ص: 57.

✓ تعد المعاملات المالية من أهم محركات الاقتصاد، لذلك فقد عني الإسلام بوضع مبادئ عامة تحكم هذه المعاملات حفاظا على بقاء المسلم في إطاره الصحيح، ولعل أهم هذه الضوابط هو الابتعاد عن الربا والاكتناز واستثمار أموالها وفقا لمبادئ المشاركة؛[1]

✓ تحقيق التنمية الاقتصادية: تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كامل الجهاز المصرفي ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض، واستخدامه الاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليها، وهذا ما تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها؛

✓ تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع، ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والمالية في نفس الوقت، فالبنوك الإسلامية تهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات.[2]

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي

تختلف مؤسسات التمويل الإسلامي باختلاف وظائفها، حيث سنستعرض في هذا المطلب أهمها:

الفرع الأول: المصارف الإسلامية.

سوف نتناول في هذا الفرع مفهوم المصارف الإسلامية والأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية وكذلك أهم خصائصها:

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية:

المصرف الإسلامي هو" ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء. "[3]

عرفها سامي حمود " بأنها مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي، وتزاول فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع الاستثمارية لاستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية وفق للمبادئ الإسلامية."[4]

عرفها محسن أحمد الخضيري " بأنها تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد

---

[1] زيد الخير ميلود، "**ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**"، مداخلة في الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهنات المستقبل تخصص إدارة أعمال، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2011، ص: 04.

[2] خاطر سعدية، مرجع سابق، ص: 58.

[3] آمال لعمش، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف . 2012، ص: 03.

[4] شوقي بورقبة، "**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس . سطيف . 2011، ص: 05.

النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها."[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية التي تجري معاملات مصرفية ومالية وتجارية وفقا للمبادئ الشريعة الإسلامية، في عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءً.

ثانيا: أسس عمل المصارف الإسلامية

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين هما:

1ـ قاعدة الغنم بالغرم: المراد بها "الحق في الحصول على منفعة أو ربح يكون بقدر تحمل المشقة أو تكاليف"، وهذا يعني أن المستثمر أن يتحمل الخسائر في حالة حدوثها، كما يتحمل الأرباح الغير المؤكدة في الحدوث وغير معلومة المقدار[2].

2ـ قاعدة الخراج بالضمان: فَيرد المعنى الإجمالي للقاعدة بأن منفعة الشيئ أو غلته يستحقها من يكون ذلك الشيئ على ضمانه وحسابه، وبعبارة أخرى" أن من يضمن شيئا لو تلف فإنه ينتفع به في مقابل الضمان، فالمشتري الذي له الحق في الرد المبيع إلى البائع وأخذ الثمن بالعيب لم يدينه البائع يستحق غلة المبيع قتل الرد ولا يجب عليه ردها إلى البائع، لأنها تجعل في مقابلة الضمان عليه فيما لو هلك المبيع وهو في يده ".[3]

ويمكن القول بأن كل ما يخرج من الغِلة والمنفعة فهو للمشتري مقابل ما يستحقه من ضمان العقار لأن المبِيع إذا هلَك يكون من كفالته، فالغلة له ليكون الغنم في مقابلة بالغرم.[4]

ثالثا: خصائص المصارف الإسلامية

تخضع المصارف الإسلامية لخصائص التمويل الإسلامي وهي: [5]

✓ عدم التعامل بالربا: لأن الأساس الأول للبنوك الإسلامية هو توظيف الأموال بعيدا عن الربا وبدون هذا الأساس يصبح البنك الإسلامي تقليديا، حرَم الله الربا في جميع الشرائع السماوية، كما حرمته اليهودية والمسيحية، والله أكَد حرمته في الشريعة الإسلامية دينه الأخير؛

✓ تحريم المال من الاكتناز أو التعطيل: الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك، ولا يشترط أن يستثمرها من يُدَخر المال، لهذا نهى الإسلام عن كنز المال، وألزم بدفعه للاستفادة منه في موارد التشغيل؛

✓ استثمار المال لتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص: 05.

[2] آمال لعمش، مرجع سابق، ص: 05.

[3] حمزة سلامة نهار الغرير، قذافي عزات عبد الهادي الغنانيم، "**قاعدة الخراج بالضمان وأثرها على الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية**" دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 01، الجامعة الأردنية، 2019، ص: 332.

[4] المرجع نفسه، ص: 332.

[5] الهاشمي محمد الطاهر، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، ط 01، دار الكتب الوطنية بنغازي ـ ليبيا ـ 2010، ص: 143.

الفرع الثاني: مؤسسات الوقف

تعتبر المؤسسة الوقفية من بين ركائز الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما تقدمه من خدمات ومنافع عديدة في مختلف المجالات كالصحة والتعليم والمرافع العامة ... وغيرها.

أولا: تعريف الوقف كمؤسسة:

لتحديد معنى الوقف بدقة لابد من التطرق إلى تعريفه اللغوي والاصطلاحي:[1]

- **لغة:** هو الحبس والمنع.
- **الاصطلاح الفقهي:** هو تحبيس الأصل وتسبيل منفعته إلى الجهات الموقوف عليها.

أما المفهوم الاقتصادي للوقف فقد عرفه منذر قحف على أنه " حبس مؤبد ومؤقت للمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة، فهي صدقة جارية ما بقيت أو بقي أصلها سواء كان هذا البقاء طبيعيا يحدده العمر الاقتصادي للمال الموقوف، أمر إرادي يحدده نصف الواقف وإرادته".[2]

ثانيا: حكم الوقف ومشروعيته

ـ حكمه: اتفق العلماء على انه قربة ومستحب في الإسلام، وثبتت مشروعيته في الكتاب والسنة النبوية الشريفة والإجماع.[3]

ـ مشروعيته:

❖ في القرآن الكريم :

قال الله تعالى: " وَلَنْ تَنَالُوا البِرَ حَتَى تُنْفقُوا مِمَا تُحِبُونَ وَ مَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْئ فإن الله به عليم"[4] آل العمران الآية 92.

ـ وجه الدلالة: يبين الله تعالى في هذه الآية، عظم ومكانة الصدقة والاتفاق في سبيل الله، أي بمعنى لن تنالوا التقوى حتى تتصدقوا.[5]

❖ **من السنة النبوية:**

عن ابن عمر قال: أصاب عُمر أرضاً بِخَيْبَر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستَأمِره فيها، فقال يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيْبَر، لمْ أُصِب مالًا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال:" إنْ شئتَ حَبستْ أَصْلها، وتَصدَّقت بِها. "

---

[1] فرج الله أحلام، حمادي موارد، "**الدور التنموي لمؤسسات الوقف في الجزائر**"، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد03 الجزائر، 2008، ص: 146.

[2] منذر قحف،" **الوقف الإسلامي(تطوره، إدارته، تنميته)**"، دار الفكر، ط02، سوريا، 2006، ص: 62.

[3] انظر إلى الرابط التالي: Https://islamiqa.info/amp/ar/answers/13720

[4] **سورة آل العمران**، الآية 92.

[5] هنادي عز الدين سراج مكي، **"الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01 العدد02، جامعة صباح الدين الزعيم ـ اسطنبول ـ ، 2019، ص: 02.

ـ **وجه الدلالة:** يدل الحديث على مشروعية الوقف وهو من أفضل الحسنات التي يتقرب بها الإنسان إلى خالقه سبحانه وتعالى للفوز بالجنة والنجاة من النار.[1]

ثالثا: أهمية مؤسسات الوقف

إن المجتمعات الإسلامية اليوم في أَمس الحاجة إلى إحياء دور الوقف في حياتها، لِما لها من مساهمات كبيرة وتأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة.

✓ تساهم مؤسسات الوقف في التقدم العلمي والتكنولوجي وفي تقديم الخدمات الصحية الأساسية وغيرها؛[2]

✓ المؤسسة الوقفية شخصية اعتبارية مملوكة للوقف، وخارجة عن ملكية واقفها تحت إدارة مجلس إدارتها وكذلك تحت إشرافه؛

✓ تتقيد مؤسسات الوقف في كافة أنشطتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من الجهات المختصة بالفتوى ومجامع الفقه الإسلامية.[3]

الفرع الثالث: مؤسسات الزكاة

تعتبر الزكاة الركيزة الأولى في إقامة نظام اقتصادي قوي يُنمي الثروات ويدعم العمال الفقراء، ويرفع مكانتهم، بما يحقق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وينقي النفوس ويُقرب القلوب لتوحد الرأي نحو تقدم المجتمع وتطوره.

أولا: تعريف الزكاة

ـ **لغة:** يعني النماء والريع والزيادة، لقوله عز وجل:"خُذ من أمْوالهم صَدقةً تُطهرهم و تُزكيهم بها وصَلِ عليهم إن صلواتك سكنٌ لهُم والله سميعٌ عليمٌ "[4] سورة التوبة 103.

ـ **اصطلاحا:** هي اسم لما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى إلى فقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها رجاء البركة وتزكية وتنميتها بالخيرات.[5]

ـ **اقتصاديا:** يعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي الزكاة على إنها " فريضة مالية تقتطعها الدولة الإسلامية أو ما ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسرًا وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين، وتفرضها طبقا للمقدرة التكليفية للمُمول، وتستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضياتها السياسة المالية العامة الإسلامية.[6]

---

[1] هنادي عز الدين سراج مكي، مرجع سابق، ص: 09.

[2] فرج الله أحلام، حمادي موارد، مرجع سابق، ص: 147.

[3] وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، "**دليل الحوكمة المؤسسية للمؤسسات الوقفية الخيرية الخاصة**"، ط 01، سلطنة عمان، 2019، ص: 21.

[4] **سورة التوبة**، الآية 103.

[5] مراد مختاري،"**الدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 04.

[6] بوقموم محمد، كنيدة زليخة، معيزي جزيرة،" **مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 03، العدد 06، جامعة 8 ماي 1945 ـ قالمة ـ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ـ ميلة ـ ، 2018، ص: 03.

ثانيا: الدور الاقتصادي للزكاة

تساعد الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم بصورة فاعلة عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب الدوافع الإيمانية القوية، باعتبار الزكاة واجبًا دينيًا وأداة لإعادة توزيع الدخل، وأيضا عن طريق مساهمتها في محاربة مشكلات البطالة والتضخم، من خلال تدعيمها للتماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد.[1]

والزكاة تعمل على إحداث توازن بين الإنتاج والاستهلاك، حيث أن توفير المال في يد الفقير وتمكينه من سد احتياجاته، يعني تقوية جانب الطلب على الاستهلاك ووجود الطلب من شأنه أن يشجع المنتجين على القيام بإنتاج السلع لتلبية الطلب المتزايد، وبالتالي تستمر دورة الإنتاج ولا تتكدس السلع في المخازن.[2]

ثالثا: تعريف مؤسسات الزكاة

مؤسسة الزكاة هي" مؤسسة خيرية تعمل على توعية المجتمع بكل أشكاله، وذلك بالتطبيق السليم للزكاة، وفق الأسس الشرعية التي وضعت لها، حتى تؤدي الأهداف المرجوة منها."[3]

رابعا: خصائص مؤسسات الزكاة

من المتعارف عليه أن كل مؤسسة تتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، لذلك فإن مؤسسة الزكاة شأنها شأن باقي المؤسسات الأخرى تتحلى بعدة خصائص وهي:[4]

- ✓ جباية الزكاة وتوزيعها من أعمال السيادة؛
- ✓ المرونة؛
- ✓ التبسيط وعدم التعقيد؛
- ✓ المحلية والمركزية في الزكاة؛
- ✓ استقلالية مؤسسة الزكاة؛
- ✓ الطابع الاجتماعي لمؤسسة الزكاة.

المطلب الثالث: مبادئ وأدوات التمويل الإسلامي

سوف نتناول في هذا المطلب فرعين بعنوان مبادئ وأدوات التمويل الإسلامي:

---

[1] المرسي السيد حجازي، "**الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 02، مصر 2004، ص: 13.

[2] بوقموم محمد، كنيدة زليخة، معيزي جزيرة، مرجع سابق، ص: 06.

[3] محمد دمان ذبيح، "**الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**"، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد حاج لخضر . باتنة . 2008، ص: 141.

[4] محمد دمان ذبيح، **مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص ص: 88 ـ 89.

الفرع الأول: مبادئ التمويل الإسلامي

يختلف التمويل الإسلامي اختلافا كبيرًا عن التمويل الربوي، نظرًا لتميز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي:[1]

ـ **ارتباطه بالعقيدة:** لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي أمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

ـ **الواقعية:** أي أن الحاجة وتلبية الاحتياجات والتعاملات الاقتصادية هي الباعث على التعاقد، وليس مجرد العبث.[2]

ـ **الاكتناز:** يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، وقد نهى الله تعالى عن الاكتناز في كتابه الكريم قائلا :"يَا أَيُهَا الذِينَ آمَنُوا إنَ كَثيرًا من الأحْبارِ والرُهْبَانِ لِيَأكُلونَ أمْوال النَاسِ بالبَاطِلِ ويَصُدونَ عنْ سبيلِ الله والذِينَ يَكْنِزُون الذَّهَبَ و الفِضَةِ ولا يُنْفِقُونَها في سبيلِ الله فَبَشِرْهُم بِعذابٍ أليم، يومَ يُحْمَى علَيْها في نارِ جَهَنَم فَتُكْوى بها جِباهُهُم و جُنوبُهم وظهُورُهم هذَا ما كنزْتُم لأنْفُسِكم فَذوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونْ "[3] سورة البقرة 35 ـ 36

ـ **تحريم الربا:** المفسدة الجوهرية للربا نص عليها القرآن الكريم لقوله تعالى" لا تَأْكُلوا الرِّبا أضْعافًا مُضاعَفة"[4] سورة آل العمران 135.

فالربا بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القرض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر على حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفع الإنتاجية.[5]

الفرع الثاني: أدوات التمويل الإسلامية

هناك العديد من الأدوات التمويل في البنوك الإسلامية بما يتوافق مع طبيعة المشروع من جهة ورغبات واحتياجات العملاء من جهة أخرى، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

أولا: التمويل بالمشاركة

وهي شراكة بين طرفين أو أكثر لتمويل عملية أو صفقة أو مشروع معين، إما في رأس المال أو في رأس المال والعمل، ويكون التوزيع الأرباح بينهم بنسبة معلومة من الربح ومتفق عليها، أما الخاسرة فهي فقط

---

[1] زبير عياش، سميرة مناصرة، "**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي ـ أم بواقي ـ الجزائر، جوان 2016، ص: 117.

[2] محمد عمر جاسر، "**نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان: الواقع وتحديات المستقبل، تنظيم نادي رجال أعمال، صنعاء، مارس 2010، ص: 06 .

[3] **سورة البقرة**، الآية 34 ـ 35.

[4] **سورة آل العمران**، الآية 135.

[5] سامي بن إبراهيم السويلم،"**مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**"،ط 01، دار النشر: مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص: 67.

بنسب حصص رأس المال، أي بنفس نسبة المشاركة.[1]

تتعدد أشكال وأقسام المشاركات، إلا أن الأكثر استخداما هما:

الشكل رقم (03): أشكال التمويل بالمشاركة.

المصدر: سيف هشام صباح الفخري،"صيغ التمويل الإسلامي"، رسالة ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2009، ص ص:8 ـ 9.

ثانيا: التمويل بالمضاربة

تقوم المضاربة في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات، بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بغرض تحقيق الربح الحلال الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها، وهو شكل من أشكال الملائمة لإقامة وتنظيم مشروعات صغيرة ومتوسطة، ويحقق هذا الأسلوب مصلحة كلا الطرفين (رب المال و العامل) فقد لا يجد رب المال من الوقت أو من الخبرة ما يمكنه من تقليب المال والانجاز فيه وقد لا يجد العامل من المال ما يكفيه لممارسة قدراته وخبراته في مجالات الحياة المختلفة.[2]

وتنقسم المضاربة إلى نوعين:

الشكل رقم(04): أنواع التمويل بالمضاربة

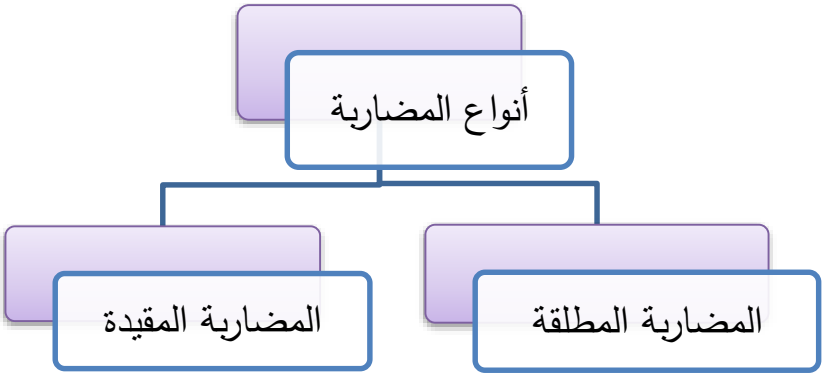

المصدر: زبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سابق، ص: 116.

[1] عبلة لمسلف، **"الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص: 34.

[2] خالدي خديجة،"**خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع و تحديات . جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص: 149.

ثالثا: التمويل بالإجارة

- تعرف الإجارة على أنها عقد إيجار مع إمكانية نقل ملكية العقار المؤجر إلى المستأجر.[1]
- وأيضا هي" بيع المنفعة المعلومة في مقابلة عوض معلوم".[2]
- والإجارة جائزة عند جميع الفقهاء، وذلك لثباتها في الكتاب والسنة والإجماع.[3]

ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع:

الشكل رقم (05): أنواع الإجارة.

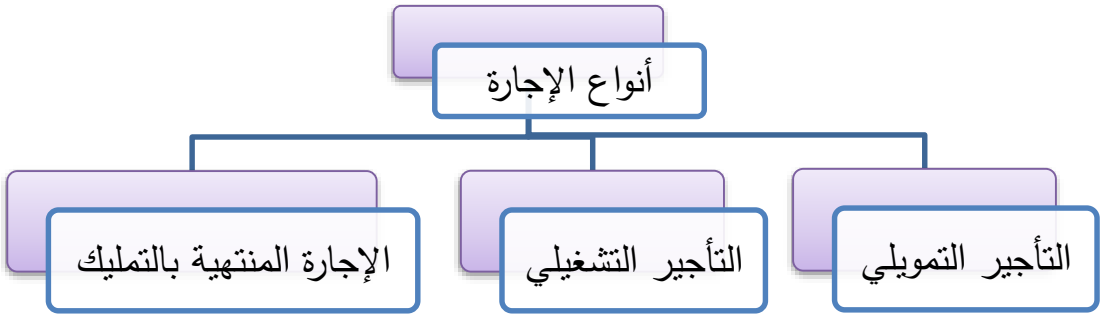

المصدر:سيف هشام صباح الفخري، مرجع سابق، ص: 17.

رابعا: التمويل بالمرابحة

يعتبر البيع بالمرابحة أحد أنواع البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي في شكل عام، وهو أيضا أحد أدوات التمويل بالمؤسسات المالية التي توفر منتجات متوافقة مع الشريعة.[4]

ويعرف التمويل بالمرابحة بأنه بيع يمثل الثمن الذي اشتريت به السلعة مع تحقيق ربح معلوم، أو هي أحد بيوع الأمانة التي تعتمد على إخبار عن الثمن والتكلفة التي يحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة.[5]

وتتم المرابحة وفق الخطوات التالية:[6]

- ✓ تقديم العميل للبنك طلب الحصول على خدمة بيع المرابحة؛
- ✓ دراسة البنك للطلب وإقرار مناسبته؛
- ✓ توقيع عقد البيع ويتضمن تعهد العميل بالشراء؛

---

[1] Francois guéranger, **finance islamique :une illustration de la finance ethique** , dunod , paris, 2009, p : 113 .

[2] مجموعة علماء وفقهاء من الخلافة العثمانية، " **مجلة الأحكام العدلية**"، الجزء الأول، السعودية، 2010، ص:79.

[3] أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، "**بداية المجتهد و نهاية المقتصد**"، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع لبنان، 1995، ص: 1339.

[4] خاطر سعدية، مرجع سابق، ص: 132.

[5] سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، مرجع سابق، ص: 226.

[6] عبلة لمسلف، مرجع سابق، ص: 46.

✓ قيام البنك بشراء السلعة المتفق عليها؛

✓ استلام العميل للسلعة المتفق عليها؛

✓ تحصيل البنك قيمتها من العميل.

خامسا: التمويل بالسلم

هو عبارة عن بيع يقوم على أساس يكون فيه الثمن عاجلاً والسلعة المشتراة آجلة، حيث يقوم المشتري بدفع الثمن كاملا في الوقت الذي يتم فيه العقد، وفي نفس الوقت يقوم كل من المشتري والبائع بوضع شروط التسليم؛ مثل كمية ونوعية السلع، وطريقة وتاريخ التسليم.[1]

والتمويل بالسلم له ميزة تسمح للبنك الإسلامي بدفع الأموال مباشرة إلى العميل ومنحه مُهلة لتسليم البضائع المشتراة.[2]

وتتمثل أشكال السلم فيما يلي:

الشكل رقم (06): أشكال السلم.

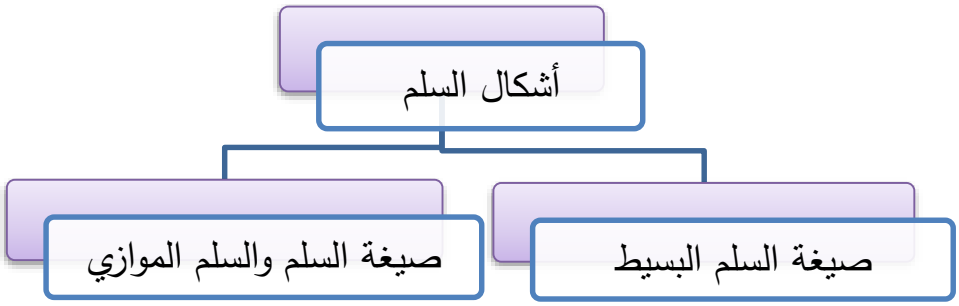

المصدر:حسني عبد العزيز جردات، "الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل"، ط01، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ـ الأردن، 2011، ص: 101.

سادسا: التمويل بالمزارعة

هو عقد بين اثنين أحدهما مالك الأرض أو صاحب الحق فيها، والآخر هو عامل الزراعة، على أن يدفع الأول أرضه للثاني ليزرعها بحصة شائعة معلومة من نمائها وهو "الزرع" سواء كانت آلات الزراعة وتكاليفها أو مُدخلاتها، كالبذور والسماد والمبيدات الحشرية من مالك الأرض أو من العامل، وتكون النسب المعدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية.[3]

[1] Angelo Mvnardos , current issceer in islamic banking and finance : resilience and stalibty in the present system, world scientific publishing co .pte, ltd , singapare, 2010, p :294.

[2] زبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سابق، ص: 125.

[3] سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، مرجع سابق، ص: 228.

سابعا: التمويل بالمساقاة

هي مستندات ذات القيمة المتساوية التي تصدرها لاستخدام ريعها في ري الأشجار المثمرة والإنفاق عليها، ويحصل لحاملوا الصكوك على النصيب من الثمار حسب ما هو محدد في العقد.[1]

ثامنا: الإستصناع

عقد الاستصناع هو" عقد مبيع في الذمة شرط فيه العمل".

وتعد صيغة الاستصناع من أهم الصيغ التي يستخدمها المصرف الإسلامي في تلبية طلبيات عملائه من السلع والخدمات، وهذه الصيغة تعتبر من أهم الصيغ التنموية التي تنفرد فيها المصارف الإسلامية.[2]

[1] خولة عزاز، سعيدة ممو،"**صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد06، جامعة العربي التبسي، تبسة،2019، ص: 31.

[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق، ص: 79.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استعراض كل ما يتعلق بالإطار النظري لكل من التمويل الإسلامي والقطاع الفلاحي، حيث تبين في المبحث الأول؛ أن القطاع الفلاحي يعتبر محور هام من محاور التنمية الاقتصادية التي لها تأثيرًا على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تطرقنا إلى أهمية التمويل الفلاحي؛ الذي يعتبر العمود الأساسي في القطاع الفلاحي وقد يكون تمويل تقليدي أو إسلامي، أما في المبحث الثاني تبين؛ أن الشريعة الإسلامية وضعت التمويل الإسلامي لخدمة المجتمع بجميع طبقاته وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع من خلال مجموعة من الأحكام والضوابط التي تحكم معاملات مؤسساته المتمثلة في المصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية الربوية، إضافة إلى مؤسسات الوقف والزكاة التي كان التعامل بها منذ عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم والتي ثبت شرعيتها في القرآن والسنة النبوية.

الفصل الثاني: انعكاسات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي (دراسة حالتي الجزائر والسودان)

تمهيد:

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالقطاع الفلاحي والتمويل الإسلامي كما قدمنا مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية الممولة لهذا القطاع والمساعدة على تحريكه وإنعاشه نظريا وعليه نحاول في هذا الفصل توضيح انعكاسات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي للبلدين الجزائر والسودان.

حيث بدأ الاهتمام بالفلاحة وتمويلها في السودان مع ميلاد المصارف الإسلامية، وربما كان ذلك انطلاق من السمة التي تميزت بها البنوك الإسلامية على النظام الربوي، أما الجزائر فقد عرفت في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرًا بالقطاع الفلاحي، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، لأن إسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ونهوض بالاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: القطاع الفلاحي في السودان**
- **المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر.**

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في السودان

تعتبر السودان من أكبر الأقطار الإفريقية، وهي غنية بمواردها الطبيعية التي جعلت اقتصادها قائما على الزراعة، وقد خطت دولة السودان خطوات مشهودة في هذا المجال حيث اهتمت بالقطاع الزراعي وذلك من خلال مرافقته والقيام بعمليات تمويله لأنه يمثل الشريان الرئيسي للاقتصاد السوداني.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في السودان وأنواعه

في هذا المطلب سوف نتناول أهم مقومات القطاع الفلاحي وأنواع النشاط الفلاحي في السودان.

الفرع الأول: مقوماته

يمتاز السودان بعدد من المقومات الفلاحية التي وهبها الله والتي نادرا ما توجد في أي منطقة أخرى في العالم، وتتمثل هذه المقومات فما يلي:

أولا: الأرض والمناخ

تتكون أراضي السودان من السهول والوديان والحفائر والهضاب والكثبان الرملية والجبال ومعظم هذه المواقع غنية بالمياه الجوفية، ويتوافق هذا مع تنوع واسع في التربة عبر طول البلاد من شمالها إلى جنوبها[1] كما يمتاز السودان بتعدد المناخات التي تتدرج من المناخ الصحراوي شمالا وصولا إلى مناخ لسافان شبه غنية في جنوب البلاد، إضافة إلى مناخ الأبيض المتوسط على ساحل البحر الأحمر، وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان أي ما يقارب 84 مليون هكتار، المستغل منها فعليا فقط 18 مليون هكتار، وتتميز الأراضي الزراعية في السودان بالخصوبة وتعدد البيئات المختلفة مما يسمح بإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية.[2]

وتشمل أراضي السودان الصالحة للزراعة:[3]

ـ **الأراضي الصحراوية:** تقدر بحوالي 29% من المساحة الكلية، وتتكون من تلال وصخور ورمال، ويقل معدل الأمطار فيها عن 100 مليلتر سنويا، ويقتصر النشاط الزراعي في رعي الإبل والماعز.

ـ **الأراضي شبه الصحراوية:** تقدر مساحتها حوالي 20% من المساحة الكلية، وتتكون من صخور ومساحات متعرية، وتتراوح كمية الأمطار فيها بين 100 و225 مليلتر، ويمارس فيها الرعي وفلاحة المحاصيل المقاومة للجفاف

---

[1] مصطفى محمد مسند، "**تمويل القطاع الزراعي في السودان ؛ التحديات و المخاطر و سبل مواجهتها**"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07 ديسمبر 2012، السودان ـ الخرطوم ـ، ص: 99.

[2] عبد الحميد إلياس سليمان،"**واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان**"، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية، العدد 69، السودان، جامعة الخرطوم، سبتمبر 2013، ص:09.

[3] العرابي مصطفى، طروبيا نذير،" **دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجا**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، الجزائر، أوت 2019، ص ص: 291 ـ 292.

ـ **أراضي القوز:** وهي الأراضي التي تنتشر فيها الكثبان الرملية، وتقدر مساحتها حوالي 26 مليون هكتار ويشمل نشاطها الاقتصادي الرعي والزراعة المطرية والمختلطة.

ـ **الأراضي الجنوبية الشرقية:** تقدر حوالي 10 مليون هكتار، تتكون من الجبال والتلال والسهول، تتراوح الأمطار فيها بين 600 و 1500 ملم سنويا، يزرع فيها البن والشاي والفاكهة، كما تستخدم في رعي الحيوانات.

ـ **الأراضي الجبلية:** وتضم الأراضي جبل مرة التي تقع على ارتفاع 1000 متر فوق سطح البحر، وتقدر مساحتها حوالي 2 مليون هكتار، ويسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بشتاء بارد وممطر مما يجعلها صالحة لزراعة المحاصيل التي لا تصلح زراعتها في مناطق السودان الأخرى، كالفراولة والتفاح، كما تمارس فيها الرعي والزراعة الآلية على نطاق ضيق.

ثانيا: مصادر المياه

تتوفر بالسودان مصادر متعددة للمياه تتمثل في:[1]

- ✓ الأنهار: وهي نهر النيل الأبيض، النيل الأزرق، وأهم روافده نهري الدندر والرهد ونهر عطبرة؛
- ✓ مصادر المياه السطحية الموسوية غير النيلية؛
- ✓ مياه الأمطار.

تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959 بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام، ويستغل السودان حاليا حوالي 12.2مليار متر مكعب في العام، كما تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من 50% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15200 مليار متر مكعب، ويمكن الاستفادة من مياه هذه الأودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزَّانات الرسوبية لأغراض الري وشرب الإنسان والحيوان، وتشكل المنخفضات الطينية والمسطحات المائية في بعض المناطق، مصادر تقليدية لشرب الحيوان.[2]

ثالثا: الثروة الحيوانية

يزخر السودان بثروة حيوانية هائلة تقدر أعدادها ب 105 مليون رأس بحسب بيانات تعداد الثروة الحيوانية لسنة 2014، من حيث الإبل، الأغنام، والأبقار، إلى جانب ذلك تتوفر على الثروة السمكية من مياه الأنهار والبحيرات والسدود، كذلك يشهد إنتاج الدواجن وغيرها من الحيوانات البرية.[3]

رابعا: الثروة الغابية

على الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه انفصال الجنوب على حجم الثروة الغابية للسودان، إلا أن السودان لا يزال يتمتع بقدر جيد من الغطاء النباتي، حيث توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات

[1] مصطفى محمد مسند، مرجع سابق، ص: 09.

[2] المرجع نفسه، ص: 99.

[3] عبد الحميد إلياس سليمان، مرجع سابق، ص: 09.

والشجيرات والمراعي الطبيعية تقدر بنحو 1.05 مليون هكتار، وقد ساعدت هذه المراعي على تربية ثروة حيوانية متنوعة قدرت بنحو 104 مليون رأس حسب إحصائية عام 2012، كما يتميز القطاع الغابي بإنتاج العديد من المنتجات الغابية الهامة والتي من أهمها الصمغ العربي إضافة إلى الأخشاب، الفحم النباتي المواد الدابغة، النباتات العطرية... وغيرها من المنتجات الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أنواع النشاط الفلاحي في السودان

هناك نوعين رئيسيين للزراعة في السودان، يعتمد تصنيفها على الري أو أسلوب الإنتاج وهي: الزراعية المروية بالري الصناعي والزراعة الآلية؛ حيث تستخدم الآلة في عمليات الإنتاج الخاصة بهم.

أولا: قطاع الزراعة المروية

تقدر المساحات الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان، بينما المستغل منها لا يزيد عن 20 مليون فدان، منها 4 مليون فدان فقط عبارة عن زراعة مروية، إما بالري الانسيابي أو برافعات المياه.

تتركز الزراعة المروية بصفة رئيسية في المشروعات الزراعية التابعة للدولة ومنها:[2]

- ✓ مشروع الجزيرة بمساحة 2080 ألف فدان؛
- ✓ مشروع حلف الجديد بمساحة 401 ألف فدان؛
- ✓ مشاريع زراعية قصب السكر بمساحة 210 ألف فدان؛
- ✓ مؤسسات الإنتاج الزراعي الأخرى بمساحة 800 ألف فدان.

أما المحاصيل الرئيسية في مشروعات الزراعة المروية هي القطن والقمح والفول السوداني وقصب السكر والذرة، ويعتبر القطن المحصول الرئيسي في هذه المشروعات، وكانت تموله الدولة بالكامل وتسيطر على إنتاجه وتسويقه، كما تحتكر كذلك إنتاج وتسويق محصولي القمح وقصب السكر.

إضافة إلى مشروعات الخاصة في قطاع الزراعة المروية والتي إما أن تكون مملوكة لأفراد أو للجمعيات التعاونية الزراعية، وتقدر مساحتها المزروعة بحوالي 300 ألف فدان.

ثانيا: قطاع الزراعة المطرية الآلية

وهي جزء أساسي في القطاع الفلاحي حيث تزرع مساحات شاسعة، تعتمد في ريِّها على الأمطار ويفوق مقدارها المساحات المزروعة في المناطق المروية، ساهم هذا القطاع بنسبة 18% في الناتج المحلي الإجمالي بقطاعاته الفرعية المكونة لقطاع المحاصيل النقدية والمحاصيل النقدية الأساسية التي تزرع هنا (الذرة والسمسم والدخن والقطن) بدرجة أقل، حيث تشكل الذرة والدخن الغذاء الرئيسي لمعظم سكان الريف

[1] عبد الحميد إلياس سليمان، مرجع سابق، ص: 09.

[2] عثمان بابكر أحمد، "**تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم**"، بحث رقم 49، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السودان، ص ص: 28 - 29.

أما السمسم يتم استخراج الزيوت منه واستخدامه في صناعة الأعلاف المواشي، فيتم تصديره كذلك لجلب المعاملات الحرة .[1]

المطلب الثاني: تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الفلاحي في السودان

أصبحت المصارف الإسلامية بديلا كفؤا للمصارف التقليدية نظرا لحاجة المجتمعات الإسلامية لإيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وسعر الفائدة.

الفرع الأول: لمحة عامة عن المصارف الإسلامية في السودان

برزت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في السودان لا يتعامل بالربا، لأول مرة في السودان من جامعة أم درمان الإسلامية، وقدمت الفكرة إلى مجلس السيادة آنذاك وحول المشروع إلى بنك السودان لإبداء الرأي فيه، إلا أن الفكرة لم تنفذ حيث وقفت كثير من العقبات أمامها، وفي فبراير 1976م اجتمع الأمير" **محمد الفيصل**" برئيس جمهورية السودان الديمقراطية آنذاك المشير"**جعفر نميري**" طالبا منه السماح بإنشاء بنك إسلامي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتم الاتفاق على إصدار قانون من مجلس الشعب بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني وقت تم ذلك في أبريل 1977م.[2]

الفرع الثاني: أسس والقواعد العامة لمنح التمويل في المصارف الإسلامية بالسودان

هناك مجموعة من الأسس والقواعد تطبق في المصارف الإسلامية بالسودان لمنح التمويل، وتتمثل في:[3]

- ✓ الحاجة الفعلية للتمويل والارتباط الفعلي لطالب التمويل بالنشاط الزراعي؛
- ✓ الالتزام بالسياسة المالية والنقدية للبنك المركزي والضوابط المصرفية والشرعية؛
- ✓ الغرض من التمويل وعناصر أو بنود تكلفة المشروع بالتفصيل؛
- ✓ تحديد الجدارة أو تقييم الأهلية للتمويل ومدى القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن ظروف قاهرة لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها ومدى التمكن من استغلال القرض بصورة حكيمة والحصول على أقصى منفعة ممكنة؛
- ✓ قوة الضمانات والتي تختلف باختلاف أنواع الضمانات المقدمة وغالبا ما يكون نوع وقيمة الضمان هو المحدد لحجم التمويل الذي يتم منحه في حده الأعلى؛
- ✓ تحديد سقوفات للتمويل حسب الإمكانات المالية المتوفرة وتحديد آجال السداد وتحديد أسعار المحاصيل للسداد العيني؛
- ✓ مراعاة الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد مثل: التضخم، تقلبات الأسعار، الظروف السياسية

---

[1] عثمان بابكر أحمد، مرجع سابق، ص: 29.

[2] عمر عبد العزيز محمد رحمة،" **مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان وكيفية التغلب عليها(دراسة حالة البنك الزراعي 2007 ـ 2018)**" رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر 2019، ص: 26.

[3] صالح عبد الله كامل، "**ندوة البركة التاسعة والثلاثون، الاقتصاد الإسلامي**"، أوراق الورشة التحضيرية، جدة، 2019، ص ص: 348 ـ 349.

العامة والأحوال الأمية الداخلية والخارجية.

الفرع الثالث: صيغ التمويل الفلاحي في السودان

تستخدم المصارف الإسلامية السودانية العديد من الصيغ الإسلامية في التمويل الفلاحي، وهي مقسمة إلى قسمين رئيسيان وهما:[1]

أ ـ **ذمم البيوع الآجلة:** وهي إما تكون استلام نقد حاضر بسلعة آجلة موصوفة في الذمة، مثل السلم والسلم الموازي أو أن استلام سلعة أو خدمة حاضرة بنقد آجل مثل: المرابحة والمرابحة لآمر بشراء والمقاولة والإستصناع وفي كل الحالات يتم تحديد أجل الاستلام.

ب ـ **صيغ الاستثمار:** وهي صيغ تنطوي على المساهمة والاشتراك في مشروع موضوع التمويل، إما بالمال أيًا كان نقدا أو عينا وفي هذه الحالة تكون صيغة المشاركة، إما المشاركة بالعمل وفي هذه الحالة تكون صيغة المضاربة.

وفيما يلي نستعرض بعض أهم تلك الصيغ المستخدمة في تمويل القطاع الفلاحي في السودان:

أولا: المرابحة.

استخدمت المرابحة في مجال التمويل الزراعي، باعتبارها أحد أهم الصيغ التي تم تطبيقها في تمويل مختلف احتياجات المزارعين، ومن بين البنوك الإسلامية السودانية التي طبقت صيغة المرابحة هي البنك الزراعي وبنك المزارع وبعض البنوك التجارية والشركات وذلك بتوفير الآلات الزراعية بأنواعها:[2]

- ✓ آليات تحضير الأرض بأنواعها ... ذات المحاريث الخفيفة والعميقة؛
- ✓ الزراعات؛
- ✓ الحاصدات؛
- ✓ التقاوى ... وغيرها من مدخلات الزراعة كالأسمدة والمبيدات.

وذلك بغرض توفيرها للزراعة من ناحية وبعرضها بأسعار مناسبة من ناحية أخرى، ويمكن أن يتم تمويل كل هذه المدخلات عن طريق بيع المرابحة.

ثانيا: الإجارة

تملك بعض البنوك الإسلامية وبعض المؤسسات المالية وحدات خدمية لمجالات التنمية الزراعية وتستخدمها في هذا الإطار بعدة صيغ منها عقد الإجارة :[3]

- ✓ وحدات الفقر؛
- ✓ تراكتورات لتحضير الأرض والزراعة وغير ذلك من العمليات الفلاحية؛

---

[1] صالح عبد الله كامل، مرجع سابق، ص: 353.

[2] أحمد علي عبد الله،"**صيغ الاستثمار الزراعي فلي النظام المصرفي السوداني**"، ندوة حول صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الخرطوم، السودان، 20 جانفي 1993، ص ص: 118 ـ 119.

[3] المرجع نفسه، ص: 122.

✓ حاصدات وغير ذلك.

وتقوم هذه المؤسسات بتقديم خدماتها عن طريق عقد الإجارة بحسب ما يمكن الاتفاق عليه بالوحدة أو الساعة أو باليوم.

ثالثا: المشاركة

طبقت البنوك في السودان عقد المشاركة في نطاق واسع، حيث طبقته في مجال الزراعة وفي مجال الإنتاج الحيواني وتعاملت فيه مع:[1]

✓ الأفراد على مستوى الحيازات الصغيرة والكبيرة؛

✓ مجموعة صغار المزارعين في مناطق بأكملها سواء في أطراف المدينة أو في الريف؛

✓ مجموعة كبار المزارعين.

ويوضح الجدول رقم (05): نسبة مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الفلاحي السوداني للسنوات التالية:

الجدول رقم(05): مساهمة صيغ التمويل الإسلامي للسودان في تمويل القطاع الفلاحي(%).

الصيغ	2015	2016	2017	2018	متوسط خلال (2015 - 2017)
المرابحة	49.8	46.2	48.5	55.0	49.9
المقاولة	15.5	20.7	25.9	18.4	20.1
المشاركة	7.1	6.7	6.7	6.4	6.7
المضاربة	6.6	5.0	7.8	5.3	6.1
السلم	3.0	3.0	0.6	1.4	2
الإجارة	0.4	0.3	0.4	0.7	0.5
قرض الحسن	0.2	0.3	0.2	0.4	0.3
استصناع	0.1	0.1	0.4	0.8	0.4
أخرى	17.4	17.1	9.7	11.6	14.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.(2016 ـ 2018).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن الصيغة الأكثر استخداما هي صيغة المرابحة؛ حيث نجدها عرفت انخفاضا سنة 2016 حيث بلغت 46.2٪ بعد أن كانت 49.8٪، ثم شهدت ارتفاع مستمر خلال الفترة من 2016– 2018؛ إذ قفزت من 46.2% في سنة 2016 إلى 55% في سنة 2018، وذلك لكثرة

[1] أحمد علي عبد الله، مرجع سابق، ص ص: 112 – 113.

الطلب على المدخلات والمعدات والسلع والبضائع الملموسة، وتعتبر صيغة المرابحة هي الصيغة الأكثر ضمانا وأقل مخاطرة بين جميع الصيغ، تليها صيغة المقاولة حيث قدرت نسبتها في سنة 2015 بـ 15.5% وارتفعت نسبتها خلال سنتي 2016 و 2017 ب 20.7% و 25.9% على التوالي، وفي سنة 2018 انخفضت هذه النسبة ووصلت إلى 18.4% ، تليها صيغتي المشاركة والمضاربة بنسبة 6.7% و 6.1% على التوالي، بينما تراجعت نسبة صيغة السلم من 3% في سنة 2015 إلى 1.4% في سنة 2018.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): يوضح متوسط مساهمة صيغ التمويل الإسلامي للسودان في تمويل القطاع الفلاحي%

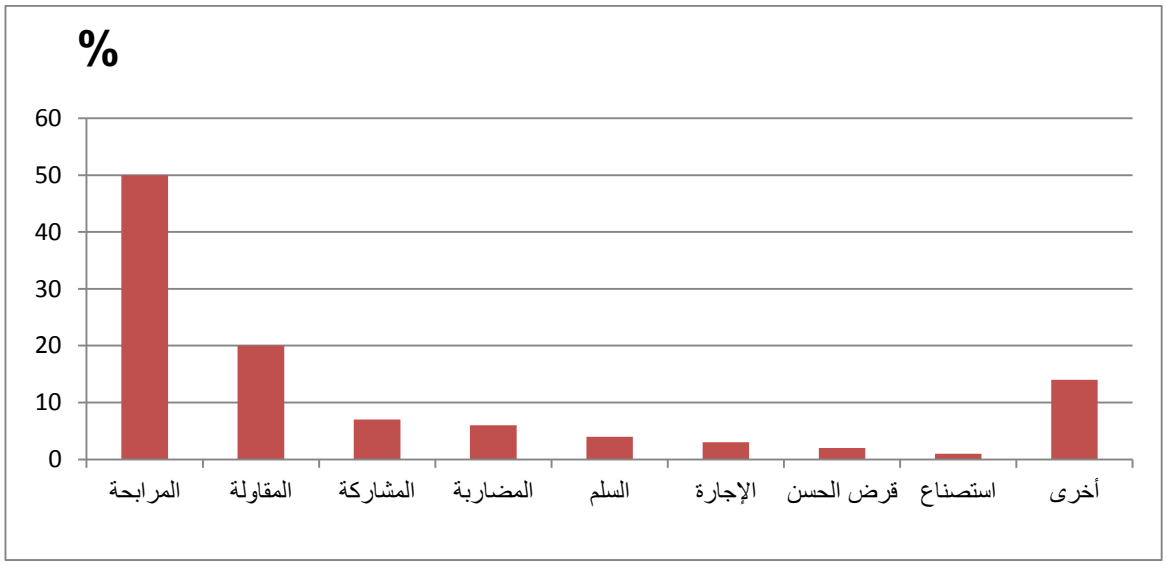

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

المطلب الثالث: دور البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الفلاحي في السودان

الفرع الأول: البنك الزراعي السوداني النشأة والأهداف

البنك الزراعي السوداني هو البنك الذي يخصص لتقديم القروض للقطاع الزراعي، كما يمثل مؤسسة تنموية مصرفية مملوكة للدولة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتوفير الغذاء وزيادة دخل الأفراد.

يعتبر البنك الزراعي السوداني أول مؤسسة وطنية مملوكة للدولة، ومتخصصة في مجال التمويل الزراعي وتعزيز جهود التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، صدر قانون تأسيسه في عام 1957م وقد باشر نشاطه منذ عام 1959م لتحقيق أغراضه المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من قانونه والتي تتمثل في تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بالزراعة في السودان وتحسينها وذلك بتقديم المساعدة نقدا أو عينا للأشخاص الذين يشتغلون بالزراعة وما يتفرع منها بحيث تتم الاستفادة من خدماته على أوسع نطاق ممكن.[1]

[1] عمر عبد العزيز محمد رحمة، مرجع سابق، ص : 47.

حيث يهدف البنك الزراعي السوداني إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[1]

- ✓ توفير الموارد المالية والاستثمار لزيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة الصادرات وتوفير سلع التكوين الرأسمال ومدخلات الإنتاج المستوردة؛
- ✓ توفير الغذاء لمقابلة احتياجات الطلب المحلي من المنتجات الزراعية والحيوانية؛
- ✓ الوصول لبعض المحاصيل النقدية والغذائية لمرحلة الاكتفاء وتصدير الفائض؛
- ✓ استقطاب القروض والمنح التسهيلات من مؤسسات التمويل الأجنبي.

الفرع الثاني: مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الفلاحي

لقد ساهم البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الفلاحي السوداني مساهمة كبيرة، وذلك بهدف تطوير الزراعة وتقديم مساعدة للمنتجين، إلا أن مساهمته تختلف حسب نوع النشاط الفلاحي السائد إذ كان نباتيا أو حيوانيا.

يعتبر التمويل الممنوح للقطاع الفلاحي من بين أهم المصادر المعتمدة في التمويل نظرا لقة قدرة المنتجين على تحمل تلك التكاليف الكبيرة للفلاحة، والجدول التالي يبين حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية السودانية للقطاع الفلاحي خلال الفترة من (2015 ـ 2019):

الجدول رقم(06): حجم التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح من البنوك الإسلامية السودانية للقطاع الفلاحي لفترة(2015 ـ 2019)

	حجم التمويل	نسبة المساهمة%
2015	8401.1	16.8
2016	11830.3	18.4
2017	21011.3	21.6
2018	19634.9	13.7
2019	36572.0	16.7

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني.(2016 ـ 2018 ـ 2019).

يبين الجدول رقم(06) حجم التمويل الإسلامي للقطاع الممنوح للقطاع الفلاحي ونسبة مساهمته خلال الفترة (2015 ـ 2019)، حيث نلاحظ في سنة 2015 كان حجم التمويل الإسلامي الممنوح للقطاع الفلاحي يقدر ب 8401 ونسبة مساهمته قدرت ب 16.9%، بينما ازداد حجم التمويل الإسلامي الممنوح للقطاع الفلاحي في سنتي 2016 و 2017 حوالي 11830 و 21011 على التوالي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة ب 18.4% و 21.6% على التوالي، أما في سنة 2018 انخفض حجم التمويل الممنوح لها من قبل البنك وقدر ب 19634 مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمته ووصلت إلى 13.7% ، وفي سنة

[1] عمر عبد العزيز محمد رحمة، مرجع سابق، ص: 48.

2019 قفز حجم التمويل الممنوح من 19634 إلى 36572 ولكن نسبة المساهمة لم ترتفع بالشكل المطلوب مقارنة بالتمويل الممنوح، ويمكن القول أن اهتمام البنوك في منح التمويل لهذا القطاع في تزايد من سنة إلى أخرى، نظرا للأهمية الذي يكتسبها هذا القطاع .

الفرع الثالث: الصعوبات والمشاكل التي تواجه تمويل القطاع الفلاحي في السودان

يمكن أن يرجع ضعف نسبة التمويل الممنوح للفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى إلى الصعوبات المرتبطة بهذا النوع من التمويل من بينها:[1]

- ✓ ارتفاع حجم المخاطر المصاحبة للتمويل الزراعي في جميع مراحله من بداية العملية الإنتاجية حتى تسويق المخرجات؛
- ✓ قلة الخبرة لدى بعض المزارعين حديثي العهد بالعمل الزراعي؛
- ✓ نقص الموارد المالية اللازمة للنهوض بالقطاع، سواء تلك الموارد في شكل تمويل مصرفي إسلامي أو استثمارات جديدة، على الرغم من الفرص الاستثمارية الجيدة التي يوفرها القطاع الزراعي في السودان؛
- ✓ ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة للمخاطر التي يتوقعها البنك مثل: انخفاض في سعر الصرف وارتفاع في معدل التضخم؛
- ✓ ضعف البنيان التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلبا على الإنتاج، مما يقود لفشل المزارعين ويؤدي إلى حالات الإعسار؛
- ✓ كثرة التسويات والمعالجات التي تتم في تمويل الزراعة مثل: الإقالة في البيوع وإعادة التسعير أحيانا والتدخلات الحكومية لجدولة الديون وإعادة التمويل؛
- ✓ وجود بعض الإشكالات في تطبيق بعض صيغ التمويل، خاصة صيغ المرابحة والتي يتجاوز نسبة التمويل بها 50% وتعد هذه النسبة كبيرة جدا مما يخالف السياسات النقدية الصادرة عن البنك المركزي السوداني والتي نصت صراحة على أن تكون المرابحة في حدود 30% فقط، ولكن المصارف تعتمد عليها نسبة لقة تكلفة متابعتها.

المطلب الرابع: تطور الإنتاج الفلاحي في السودان وأهميته.

سوف نتناول في هذا المطلب تطور المنتجات الفلاحية في السودان، وكذلك أهميته في الاقتصاد السوداني.

الفرع الأول: تطور الإنتاج الفلاحي

[1] العرابي مصطفى، طروبيا نذير، مرجع سابق، ص ص: 297 ـ 298.

أولا: إنتاج الحبوب

تتكون المنتجات الزراعية في السودان من محاصيل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقمح والفواكه والخضروات وقصب السكر، بالإضافة إلى محصول الأرز الذي يعتبر محصول جديد في السودان، حيث بدأ إنتاجه في السنوات الأخيرة، كما ظهرت بعض المحاصيل الأخرى كزهرة الشمس والقوار وحب البطيخ والصمغ العربي، ويحتل القطن مرتبة الصدارة بالنسبة للمحاصيل النقدية حيث اشتهر السودان بزراعة القطن منذ الاستعمار، حيث قام المستعمر بإنشاء مشروع الجزيرة الذي يعتبر أكبر مشروع في إفريقيا، تأتي محصولات الفول السوداني والسمسم والصمغ العربي على رأس المحاصيل النقدية التصديرية، وأكبر مساحة تزرع لمحصول الذرة لأنها تعتبر محصول الغذائي والرئيسي لسكان السودان وتليها كل من الدخن والذرة الشامية ... وغيرها.[1]

والجدول رقم (07): يوضح أهم المنتجات الفلاحية في السودان وتطورها خلال لفترة (2015 ـ 2018)

(ألف طن)

السنة / المنتجات	2015	2016	2017	2018
الذرة الرفيعة والدخن	7292.00	7776.00	7898.00	5513.7
الذرة الشامية	48.00	48.00	50.00	46.00
القمح	473.00	785.00	785.00	702.00

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد 37، 39، ص ص: 49 ـ 56.

يوضح الجدول رقم (07) أهم المنتجات الفلاحية في السودان وكميات إنتاجها؛ حيث تطور الإنتاج لكل من الذرة الرفيعة والدخن، انتقلت من 7292 ألف طن سنة 2015م إلى 7898 ألف طن سنة في 2017م في حين انخفض الإنتاج في سنة 2018م ليصل إلى 5513.7 ألف طن، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى نجاعة التمويل الإسلامي، وعدم وجود أعباء؛ وتعتبر الذرة الرفيعة والدخن من أهم المحاصيل الزراعية المهمة من حيث المساحة والتصدير، كما تزرع الذرة في كل أنحاء السودان من غير تخصيص واحد لمكان معين، وتزرع أيضا في القطاعين المروي والمطري بنوعيهما الآلي والتقليدي[2]، أما محصول الذرة الشامية أو ما يعرف ب (الذرة الصفراء)، تعتبر محصول ثانوي عند السودان، وتتم زراعتها على نطاق ضيق

[1] قمر الدولة عبد المطلب أحمد، صلاح محمد إبراهيم أحمد، محمد مسعود محمد إدريس،" **القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة (1995 ـ 2014)**"، أنظر الرابط التالي:Https://www.fao.org/3/aeoota/pdf .

[2] أنظر الرابط التالي:**https://www-aLsoug.com** .

ويعد غذاء رئيسيا في جنوب السودان، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) ارتفاع طفيف في إنتاجها؛ حيث انتقلت من 48 ألف طن في سنة 2015 لتصل إلى 50 ألف طن في سنة 2017م، وتراجع إنتاجها في سنة 2018م ليصبح 46 ألف طن، ويعود سبب الانخفاض الإنتاج في هذه المحاصيل نتيجة لشح الأمطار خلال هذه الفترة في المناطق الزراعية، وتعتبر الذرة الشامية من المحاصيل المهمة لزيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي وكذلك المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للسودان، أما بالنسبة لمحصول القمح قد قفز من 473 ألف طن في سنة 2015م إلى حوالي 700 ألف طن في سنة 2018م، ويعود سبب ارتفاع الإنتاج في هذه المحاصيل إلى زيادة المساحات المزروعة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

يمتلك السودان ثروة حيوانية هائلة ذات مواصفات مميزة لتلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي وبالتالي تشكل مرتكزا هاما للأمن الغذائي وقاعدة تنموية اقتصادية، متفوقا بذلك على كثير من الدول الإفريقية والعربية في هذا المجال لذلك يتميز السودان بإنتاج اللحوم بأنواعها، وبالرغم من الاهتمام بتنمية هذا القطاع إلا أنه لابد من بذل المزيد من الجهد حتى يساهم هذا القطاع بفعالية في دفع عجلة الاقتصاد السوداني.[1]

الجدول رقم (08): يوضح تقديرات الثروة الحيوانية في السودان خلال الفترة (2015 ـ 2018)

السنة	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيول	الجملة
2015	30376	40210	31227	789.30	107226
2016	30632	40612	31481	790	107555
2017	30926	41046.72	31659	792	108481.72
2018	31223	40846	31837	791.67	108778

المصدر: بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الأعداد 36، 39 ص ص: 99 ـ 143.

يبين الجدول رقم(08) تقديرات الثروة الحيوانية في السودان في فترة (2015 ـ 2018) حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول الزيادة الطفيفة في أعداد الثروة الحيوانية في السودان في عام 2018 مقارنة بعام 2015، وشملت هذه الزيادة كل من الأبقار والأغنام والماعز والخيول، لأن الثروة الحيوانية تساهم في الأمن الغذائي خاصة في مجال اللحوم بأكثر من 60% من الاحتياج.

[1] عز الدين محمد خيير عبد الرحمان،"**الثروة الحيوانية: الضأن السوداني ثروة مهدرة بين المراعي والحكومات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**" مجلة علمية محكمة، المجلد04، العدد 02، السودان، 2023، ص: 245.

وكذلك هذا القطاع يوفر فرص العمل حوالي 40% من سكان السودان ويهتم بزيادة الإنتاج الحيواني الريفي والحضري وتأمين الغذاء وتوزيعه لشرائح المجتمع المختلفة وبالتالي يحقق اكتفاء ذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجاتها.[1]

ثالثا: الإنتاج النباتي

يتميز السودان بإنتاج العديد من السلع الغذائية والتي تشمل؛ البطاطس والدرنات والخضر وكذلك الفواكه وغيرها؛ والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(09): إنتاج النباتي في السودان خلال الفترة (2015 ـ 2018)

	2015	2016	2017	2018
البطاطس	346.46	415.30	418.62	435.37
الدرنات والجذور	374.71	654.80	659.56	870.24
البقوليات	212	332.70	361.02	509.48
البذور الزيتية	1329.30	1424.00	2402.71	4505.80
الخضر	2676.66	3892.55	3927.61	4107.04
الفواكه	2844.96	3136.37	3192.78	3112.60

المصدر: بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الأعداد 36، 39، ص ص: 50 ـ 98.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09)؛ أن إنتاج كل من البطاطس والدرنات والبقوليات والبذور الزيتية والخضر والفواكه عرفوا تزايدا مستمرا خلال السنوات 2015 إلى 2018؛ يعود هذا التحسن إلى التوسع في الزراعة المروية، وتطوير كفاءة الري والاستفادة من المياه الجوفية وتحسن مستوى الخدمات الفلاحية.

الفرع الثاني: أهمية القطاع الفلاحي في السودان

يعتبر القطاع الفلاحي هو القطاع الرائد والمحرك للاقتصاد السوداني، ذلك لأنه يأتي في صدارة الاقتصاد السوداني بين القطاعات المختلفة، وتكمن أهميته في ما يلي:[2]

- ✓ يوفر سبل العيش بحوالي 70% من السكان ويساهم بحوالي 90% من العائدات غير البترولية؛
- ✓ يحظى السودان بمساحات شاسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو 200 مليون فدان؛
- ✓ يتمتع السودان بمساحات من الغابات تقدر حوالي 120 مليون فدان؛
- ✓ يمتلك السودان 132 مليون رأسا من الماشية تعتمد أساسا على المراعي الطبيعية؛

[1] عز الدين محمد خيير عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 246.

[2] أحمد التهامي سليمان محمد أحمد المنصور،" **أثر التمويل الزراعي في حجم الصادرات الزراعية السودانية (دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي)**" رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أفريل 2021، ص: 34.

- ✓ يعتبر السودان مستودعا هاما للحياة البرية متنوعة الأجناس والأنواع؛
- ✓ هذا بالإضافة إلى موقعه الجغرافي وقربه من الأسواق العربية والأوروبية والإفريقية، الأمر الذي يحتم ضرورة استغلال الموارد الطبيعية ليس لتلبية حاجة السودان فقط، بل تلبية حاجات العلميين العربي والإقليمي.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر

الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة، ذلك لأن الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية الفلاحية، وبعدد سكان يتجاوز 40 مليون نسمة وضخامة فاتورة الاستيراد والتي تتجاوز 6 مليار دولار في السنة، كما تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية للبلد، مما يجعل القطاع الفلاحي ذو أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، وذلك نظرا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في (الأرض، المياه، المعادن...) وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدخل التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى.

وتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وسنتطرق إليهم فيما يلي:

أ ـ الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانات التنمية الزراعية في أي بلد وتشكل لقاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة، يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة (التوسع الأفقي) أو زيادة المساحة المحصولية(التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة(التوسع الرأسي)[1]، وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 42.4 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ238174100، كما تقدر المساحة الزراعي المستعملة ب 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.[2]

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:[3]

ـ **المنطقة الساحلية:** والتي تتربع على مساحة قدرها1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

---

[1] غردي محمد،" **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص: 17.

[2] مسعودة سارة، مصطفاوي محمد الأمين، "**المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها**"، ملتقى العلمي حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع والآفاق، الجزائر، 2021، ص : 66.

[3] المرجع نفسه، ص: 66.

ـ **المنطقة الداخلية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الاراضي الزراعية وتضم كل من البليدة، المدية، البويرة، قسنطينة، عين الدفلى، معكسر، غيليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، سطيف.

ـ **المنطقة السهبية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية ، وهي أم بواقي باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة، والأغواط.

ـ **المنطقة الصحراوية:** والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 0.218 مليون هكتار، أي بنسبة 6.2% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار تمنراست، تندوف، إليزي.

كما تقسم هذه المساحة الزراعية على المحاصيل الزراعية (القمح، الفواكه، الحمضيات، الخضروات...)

الجدول رقم(10): يوضح توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

المناطق	المساحة(مليون هكتار)
المنطقة الساحلية	1.65
المنطقة الداخلية	3.69
المنطقة السهبية	2.85
المنطقة الصحراوية	0.218

المصدر: بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ب ـ الموارد المائية: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد وهي:[1]

ـ **الموارد المائية المطرية:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار متر مكعب بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم، وتقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28 ملم سنويا، وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر المتوسط، هذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية.

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011، ص : 26.

ـ **الموارد المائية السطحية:** وتتمثل في مياه الوديان والأنهار، التي تعتبر قليلة في بلادنا وتقدر ب 13.5 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22% والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.

ـ **الموارد المائية الجوفية:** تشير الإحصائيات أن حجم المياه الجوفية يقدر ب 33 مليار مليار مكعب، وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب، إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهضة لتهيئة الآبار وكذا ضعف معدل تجديدها لا تتجاوز 0.6 مليار متر مكعب في السنة.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية ما زالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكنته بعض العمليات ولأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية ينبغي أن نتعرف على: حجم القوة العاملة في الفلاحة، حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها.[1]

أ ـ **حجم قوة العمل الزراعية:** لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعية في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا.

ب ـ **حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها:** يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة ومواد الصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية هذا المجال، من خلال تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز الأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجالات الفلاحية.[2]

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص ص: 25 ـ 26.

[2] المرجع نفسه، ص : 26.

المطلب الثاني: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

حاز القطاع الفلاحي الجزائري من خلال معظم الحكومات على حجم هام من التمويل اللازم للنهوض به من مصادر سواء عن طريق البنوك العمومية أو أجهزة دعم التشغيل، أو مديريات الفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة.

الفرع الأول: الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

في إطار النهوض بالقطاع الفلاحين عملت وزارة الفلاحة في الجزائر على تخصيص صناديق لدعم القطاع الزراعي في مجالات مختلفة نوضحها كالآتي:

أولا: صناديق الدعم الفلاحي (2000 ـ 2009)

من أجل تحقيق برامج التنمية الزراعية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الأجهزة والخدمات المساعدة نفصلها في الآتي:

أـ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشأ بموجب المادة 94 من القانون رقم 99 ـ 11 المؤرخ في 23 ـ 12 ـ 1999 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، إذ تتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتجات شبه الجبائية ومنتجات التوظيف والهبات، أما النفقات تتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية عملية الإنتاج وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وحماية الثروة النباتية والحيوانية.

ليقوم بأداء مهمة أساسية تتمثل في عدم الاستثمارات الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة الفلاحية ذات الأولوية لدى الدولة سواء ما تعلق بتهيئة الأراضي الفلاحية والري أو بالصناعات الغذائية حيث تتراوح المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق من 10 إلى 70 بالمائة، والهدف من إنشاء هذا الصندوق:

- ✓ تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وتسويقه وتخزينه وتصديره؛
- ✓ تنمية الري الفلاحي؛
- ✓ تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها.[1]

ب ـ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز(FMVC)

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون 02 ـ 11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، ليحل محل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 ـ 145 المؤرخ في 29 مارس 2003 تتمثل إيرادات هذا الصندوق في إعادة الدولة والجماعات الإقليمية نواتج حقوق الامتياز، المساهمة المحتملة

[1] آمال بن صويلح، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، أفريل 2018، ص ص : 193 ـ 194.

لصناديق أخرى، المساعدات الدولية، والهبات والوصايا، وتنفق هذه الموارد في الأوجه التالية:[1]

- ✓ الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية ممرات الدخول إلى محيط الأراضي...؛
- ✓ المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- ✓ المصاريف الخاصة بإنجاز المشاريع التي لها علاقة بأهداف الصندوق.

ج ـ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS)

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 99 ـ 11 المؤرخ في 23 سبتمبر 1999، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02 ـ 248 المؤرخ في 23 جويلية 2002م، المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وهو يستمد موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع، وهذه الموارد تنفق في الأوجه التالية: [2]

- ✓ إعانات موجهة لمكافحة التصحر؛
- ✓ إعانات موجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- ✓ الإعنات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- ✓ إعانات موجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات.

د ـ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقائية النباتية (FPZPP)

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 2000 ـ 119 المؤرخ في 30 ماي 2000 والذي يحدد إيرادات هذا الصندوق والمتمثلة في ناتج إتاوى المراقبة الصحية وناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على المنتوجات الصحة النباتية، مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات، ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق، إضافة لتخصيصات ميزانية الدولة والهبات والوصايا، وهي موارد توجه في شكل نفقات كما يلي: [3]

- ✓ نفقات مرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية؛
- ✓ النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية؛
- ✓ النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية وبأنشطة الصحة النباتية.

---

[1] مجدولين دهينة،" **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمي للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2017، ص ص: 187 ـ 188.

[2] المرجع نفسه، ص: 187.

[3] المرجع نفسه، ص: 186.

الجدول رقم (11): يبين مخصصات الدعم للقطاع الفلاحي للفترة (2000 ـ 2009)

صناديق الدعم	المبالغ المخصصة (دج)									
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Fnrda	21145	34638	37407	45483	41124	/	/	/	/	/
FMVtc	14000	10000	10000	2000	8840.2	13000.4	14280.7	13904.7	15270.7	16520.4
FPZpp	154.6	338.6	166.1	1591.1	269.1	191.6	1066.1	508.8	1469.3	1172.6
Flcdps	/	/	500	2000	5660	5108	9068	10512.4	1551.24	15762.4

المصدر: فضيلة بوطروة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، المجلد 13، العدد 01، جامعة العربي التبسي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص: 836.

من الجدول رقم(11) نلاحظ أن حجم المخصصات المالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشاطات والأعمال الفلاحية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى خاصة صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدعم البرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا، حيث ارتفعت من 500 م دج سنة 2002 إلى 15762.4م دج سنة 2009م. بالنسبة لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، أما بالنسبة لصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فقد ارتفع من 21145م دج إلى 41124م دج على التوالي من سنة 2000 إلى 2004م، أما بالنسبة للصناديق صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقائية النباتية وصندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز نلاحظ ارتفاع محسوس في المبالغ المخصصة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى اهتمام الدولة وتحفيزها لزيادة الأراضي الزراعية والاستثمارات الفلاحية والتنمية الريفية والحفاظ على المناطق السهبية والصحراوية وحمايتها.

ثانيا: صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2010 ـ 2014)

قامت الدولة في إطار برنامج إعادة التجديد الفلاحي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين يعمل أحدها لصالح برامج التجديد الفلاحي، والثاني لصالح برامج التجديد الريفي.

أ ـ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

تم إنشاؤه بناءا على صدور المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 280 المؤرخ في 2013 يهتم أساسا بتحقيق جملة من الأهداف تكمن في: [1]

[1] آمال بن صويلح، مرجع سابق، ص: 197.

✓ تطوير الاستثمار الفلاحي من خلال تقديم إعانات المادية للفلاحين أثناء عمليات الزرع والتخزين والتصدير؛

✓ ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية بتخصيص نفقات مالية مرتبطة بالتعويضات عن الخسائر والأضرار التي يتكبدها المستثمرون جراء مكافحة الأمراض المعدية والقيام بدعم الحملات الوقائية؛

✓ ضبط الإنتاج الفلاحي بتخصيص إعانات وأغلفة مالية توجه لضبط المنتجات الفلاحية وتغطية أعباء الفلاحين وتنفيذ المشاريع الفلاحية المبرمجة.

ب ـ الصندوق الوطني للتنمية الريفية

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 281 المؤرخ في 2013م يتولى ويسعى لتحقيق غايات تخدم القطاع الفلاحي عموما والفلاح بالخصوص، تتمثل مجملها في:[1]

✓ تخصيص إعانات مالية موجهة لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهول؛

✓ تحقيق التنمية الريفية وتثمين الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز؛

✓ دعم مربي المواشي والإنتاج الفلاحي وصغار المستثمرين حيث يستفيد من هذه الأغلفة المالية بالإضافة إلى الفلاحين والمربيين الجماعات المحلية المتدخلة في عملية تنمية المراعي والحفاظ عليها والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في إنتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي والمزارع النموذجية والمستثمرين في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية.

الفرع الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

إن القروض البنكية باختلاف أنواعها، تؤدي دورا مهما في تحفيز وتحقيق تنمية القطاع الفلاحي غير أن الدولة لم تستطيع توفير الأموال الكافية من أجل تلبية الاحتياجات المالية داخل القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين الغير مالكين للأراضي، حيث ارتكزت العديد من أنواع القروض على شرط ملكية الأراضي الفلاحية ومجموعة من الاستثمارات التي يمكن أن يتقبلها البنك كضمانات مادية مقابل منح خدماتها، ويعتري نظام التمويل البنكي لهذا القطاع عدة مشاكل من بينها: عدم استقرار ملاك الأراضي مما يشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله، عدم احترام الفلاحين المقترضين لفترات سداد القروض بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي.[2]

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية القيام بحملات توعية للفلاحين عبر جميع وكالاتها، فيما يخص استخدام القروض الفلاحية واستثمار أموالها على أحسن وجه، حتى تعود الفائدة على الطرفين، فيخفف البنك بذلك من مخاطر استخدام هذه القروض في غير الأغراض التي منحت من أجلها، ومن ثم المتابعة قد تخفف من مخاطر عدم السداد عندما تكون بشكل مدروس وفي الوقت المناسب، ويجب على المقترض من البنك أن

[1] آمال بن صويلح، مرجع سابق، ص: 198.

[2] فضيلة بوطروة، نوفل سمايلي، العيد فراحتيه، مرجع سابق، ص: 839.

يستوعب من خلال مسؤول الإقراض بأن القرض خدمة يوافق عليها الشخص بموجب الالتزام بمتطلبات بعينها، ويجب عدم اعتبارها معروفا يقدمه البنك للعملاء لكونه بنك عمومي، ومن ثم يجب عدم السماح للعميل بالوقوع في مصيدة سداد قرض بطلب قرض آخر؛ بمعنى أن يقتنع مسؤول الإقراض بأنه سفير البنك في البيئة التي يعمل بها خاصة من خلال الزيارات الميدانية وجولات المتابعة.

وإن مخاطر عدم السداد بالنسبة للقروض الفلاحية لا تعود إلى عدم احترام المقترض لآجال السداد فقط، بل لأن التدفقات النقدية لهذا القطاع متذبذبة بسبب تحكم الظروف المناخية وظروف السوق في هذا النوع من النشاط مما قد يجعل الفلاح عاجزا عن تسديد ديونه.

ومن ثم فإن هشاشة البنوك العمومية تعود أساسا إلى:

- ✓ الإبقاء على منح القروض ذات مردودية منعدمة لفائدة المؤسسات العمومية الكبرى؛
- ✓ الديون الغير عاملة متأتية من مؤسسات منحلة تعاني أزمات هيكلية، إلى جانب نقص المؤهلات والتخصص للإطارات البنوك العمومية في بيئة مصرفية تسودها الضبابية وعدم الإفصاح.[1]

الفرع الثالث: مساهمة هيئات الدعم في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لدعم القطاع الفلاحي من خلال آليات الدعم وذلك بإنشاء العديد من الوكالات وهيئات الدعم، نذكرها فما يلي:

أولا: التمويل الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC

أنشئ الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة بموجب مرسوم التنفيذي رقم 94 ـ 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994م، يتضمن القانون الأساسي للصندوق، الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل والضمان الإجتماعي ومن مهامه:[2]

- ✓ التكوين التحويلي؛
- ✓ مراكز البحث عن الشغل ومراكز دعم العمل الحر؛
- ✓ مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات.

وتتلخص حصيلة نشاطات الصندوق منذ نشأتها إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 في الجدول التالي:

[1] فضيلة بوطروة، نوفل سمايلي، العيد فراحتيه، مرجع سابق، ص: 839.

[2] فاطمة الزهراء بوطروة، نوفل سمايلي، **واقع تمويل الفلاحي في الجزائر من خلال هيئات الدعم**، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر؛ واقع والأفاق، جامعة سطيف (الجزائر)، 2021، ص: 301.

الجدول رقم(12): حصيلة نشاطات الصندوق الوطني لتأمين على البطالة منذ النشأة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018.

قطاع النشاط	مشاريع الممولة	النسبة %
الزراعة	19698	13.72
الحرف	12938	9.01
أشغال عمومية	8295	5.78
الصناعة	11203	7.80
الصيد	451	0.31
المهن الحرة	989	0.68
الخدمات	30714	21.40
نقل البضائع	45848	31.95
نقل المسافرين	12192	8.49
الهيدروليك	332	0.23
المجموع	143493	%100

المصدر: فاطمة الزهراء بوطروة، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص: 302.

من معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن مشاريع الممولة، من قبل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة إلى غاية 30 جوان 2018 قد بلغ 143493 مشروع ممول، حيث نجد قطاع الزراعة والخدمات ونقل البضائع يستحوذان على أكبر نسب من المشاريع، وذلك بنسب تقدر بـ 13.72%، 21.40% 31.95% على التوالي، لما لهما من دور في التنمية وكذا تحقيق الأرباح المرجوة، ثم تليها القطاعات المهمشة كالمهن الحرة والصيد على التوالي بنسبة 0.31% و 0.68%، وهي قطاعات ذات القدرة منخفضة على خلق مناصب عمل مقارنة مع القطاع الفلاحي الذي ساهمت ندرة اليد العاملة المؤهلة في تخفيض حجم الاستثمار فيه.

ثانيا: التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب مرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي:" عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96 ـ 14 المؤرخ في 24 جوان 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص

تسري عليها أحكام هذا المرسوم[1]، تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص" الوكالة"

كان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالعديد من المشاريع الممنوحة منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 تمثل أبرزها في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): توزيع المشاريع الممنوحة حسب القطاع إلى غاية 31 جوان 2018

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	الذكور	الإناث	النسبة%
الزراعة	55232	52653	2579	14.76
أشغال عمومية	33144	32400	744	8.85
الحرف	42772	35452	7320	11.43
الصناعة	25586	21931	3655	6.84
الصيانة	9699	9534	165	2.59
الصيد	1131	1115	16	0.3
الهيدروليك	545	521	24	0.15
المهن الحرة	10323	5661	4662	2.76
الخدمات	106992	89429	17563	28.58
نقل البضائع	56530	55821	709	15.10
نقل المسافرين	18986	18505	481	5.07
النقل المبرد	13385	12996	389	3.58
المجموع	374325	335018	38307	100

المصدر: فاطمة الزهراء بوطروة، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص 305.

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (13) حصيلة المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية 30 جوان 2018، حيث بلغ إجمالي المشاريع الممنوحة 374325 مشروع، كما تبين من خلال الجدول أن الزراعة تمول بنسبة 14.76%، في حين بلغت نسبة المشاريع المنجزة في إطار نشاط الخدمات 28.58% وهذا راجع إلى استسهال الشباب للمشاريع الخدماتية (خاصة النقل) أكثر من غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى لعدم تطلبها لمؤهلات كبيرة وصعبة[2]. تليها

[1] فضيلة بوطروة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، مرجع سابق، ص: 841.

[2] مجدولين دهنية، مرجع سابق، ص: 205.

بعض القطاعات الأخرى المدعومة بنسب متوسطة كقطاع الحرف بنسبة 11.43%، وقطاع الصناعة بنسبة 6.84%، إلا أن هناك قطاعات أخرى مهمشة كقطاع الصيد والصيانة على التوالي بنسبة 0.3% و2.5%.

حيث نلاحظ مجموع المشاريع الزراعية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قدرت ب 55232 مشروع وذلك بنسبة 14.76% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مختلف القطاعات، حيث قدر حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة في مجال الزراعة للذكور ب 52653 مشروع أي بنسبة 95.33% في حين بلغ حجم المشاريع الممولة للإناث ب 2779 مشروع، ما يعادل 4.66% من إجمالي المشاريع الممولة في القطاع الزراعي من الوكالة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الذكور، ويعود ذلك إلى اهتمامات الشباب بالمشاريع الفلاحية أكثر من الإناث.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر(Angem)

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحوكمة فيما يخص محاربة والهشاشة الاجتماعية، وتتمثل مختلف أهدافها في ما يلي:[1]

- ✓ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي؛
- ✓ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية؛
- ✓ تنمية روح المقاولة.

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به؛
- ✓ دعم ومرافقة المستفدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- ✓ منح سلف بدون فوائد

وحققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جملة من الإنجازات الهامة منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 أهمها عدد القروض المصغرة الممنوحة والتي قدرت ب 877526 قرض[2]، تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب سبعة قطاعات رئيسية والجدول الموالي يبين هذا التوزيع:

[1] مجدولين دهنية، مرجع سابق، ص: 199.

[2] فاطمة الزهراء بوطروة، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص: 307.

الجدول (14): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 ديسمبر 2018

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	120630	13.75
الصناعات الصغيرة	345701	39.39
البناء والأشغال العمومية	75141	8.56
الخدمات	176702	20.14
الصناعات التقليدية	154705	17.63
التجارة	3827	0.44
الصيد البحري	820	0.09
المجموع	877526	100

المصدر: فاطمة الزهراء بوطروة، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص: 307.

يبين الجدول التالي حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 877526 قرض، حيث نلاحظ أنها مولت بشكل كبير الصناعات الصغيرة والخدمات والصناعات التقليدية أكثر من القطاع الفلاحي الذي قدرت نسبته 13.75 % وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة، إلا أن هناك بعض القطاعات شبه مهملة كقطاع التجارة والصيد البحري الذي قدرت نسبتهم ب 0.44% و 0.09% على التوالي.

الفرع الرابع: آفاق التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي بالجزائر

لم يكن التمويل الإسلامي أي دور في تمويل الاقتصاد بالجزائر، وإلى غاية ظهور أول بنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائر عام 1990م، واستمر البنك وحيدا إلى غاية 2008م لينضم إليه بنك السلام الجزائر، ومع أن البنكين قد اجتهدا في الحصول على حصة من السوق المصرفية الجزائرية، إلا أن حصتهما لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 3% من حجم القطاع المصرفي.

ومع بداية عام 2020م صدر أول قانون للبنوك الإسلامية، يتيح فتح نوافذ لتقديم خدمات التمويل الإسلامي، ولا تتوفر إلى الآن بيانات دقيقة عن حجم التمويلات المتجهة نحو قطاع الزراعي، لكن من المؤكد أن تفعيل دور التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي لا يخضع فقط لآلية السوق، بل يتطلب تدخلا فاعلا من الدولة.[1]

[1] عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة، والآخرون،" **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**"، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 12، أبو ظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ 2022، ص: 36.

بالإضافة إلى أنه يتوقع أن يتجه المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى التمويل الإسلامي بحكم المعتقد الديني (الإسلام)؛ وهو ما سيعمل على ترقية القطاع الفلاحي الجزائري.

المطلب الثالث: الإنتاج الفلاحي في الجزائر

يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بأهمية كبيرة وذلك لمقدرته على التوسع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية والحيوانية، وينقسم إلى قسمين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: إنتاج الحبوب

يحتل إنتاج الحبوب في الجزائر مكانة هامة من حيث كميات الإنتاج والمساحات الزراعية المخصصة له عبر مختلف ولايات الوطن، ويحتاج عملية إنتاج الحبوب إلى ظروف مناخية خاصة ومساحات واسعة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، مما يسمح للولايات التي تتوفر على هذه الظروف باستغلالها لإنتاج الحبوب، والجدول التالي يبين تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2017 ـ 2019):

الجدول رقم (15): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2017 ـ 2019)

(أف طن)

إنتاج الحبوب	2017	2018	2019
االقمح	2436.5	3981.2	3876.9
الشعير	969.7	1957.3	1647.7
الذرة الرفيعة والدخن	5.0	3.6	0.9
جملة الحبوب	3478.1	6065.9	5633.5

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 40.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) تذبذب في إنتاج الحبوب بين الارتفاع والانخفاض، كما يتضح من خلال الجدول الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح في قائمة الحبوب، حيث انتقل من 2436.5 ألف طن في سنة 2017م ليصل إلى 3876.9 ألف طن في سنة 2019م، وهذا راجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا على حساب المساحات المزروعة شعيرا على سبيل المثال، و هذا يعني أن هناك اهتمام بإنتاج القمح الذي يرجع إلى ارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب، أما محصول الشعير فنلاحظ تذبذب في الإنتاج بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى الاستقرار النسبي في المساحة المزروعة والظروف المناخية الغير الملائمة، أما فيما يخص الذرة الرفيعة والدخن فنلاحظ انخفاض شديد خلال سنوات (2017 ـ 2019) وهذا راجع إلى العوامل الطبيعة وبالأخص الأمطار، وكذلك تأخر عمليتي البدر والحصاد اللتين يرجعهما المسؤولون إلى نقص العتاد الفلاحي.

الفرع الثاني: الإنتاج النباتي

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146.7 كلم² ما يمثل حوالي 3.53% من المساحة الإجمالية، وتقدر المساحة المطرية بحوالي40068.8 كلم² والمساحة المروية بحوالي 8347.8 كلم² بينما تبقى مساحة 35730.1 كلم² متروكة بدون استغلال، كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163.8 كلم² ومساحة المراعي حوالي 328372.3 كلم².[1]

تزخر الجزائر بأنواع عديدة من المنتجات النباتية، وهذا كون أن معظم الأراضي الموجودة بالجزائر سواء بالشمال أو الجنوب هي أراضي صالحة للزراعة، وتربتها ذو نوعية جيدة، ومن خلال الجدول رقم (16):

الجدول رقم (16): الإنتاج النباتي في الجزائر 2017 ــ 2019.

(الف طن)

إنتاج النباتي	2017	2018	2019
الذرة	4003.04	4441.98	4153.95
البطاطس	4606.40	4653.32	5020.25
البقوليات	107.21	146.30	146.56
الفول الجاف	46.86	54.88	55.27
البذور الزيتية والزيتون	694.80	872.84	881.53
طماطم	1286.29	1309.75	1157.35
البصل الجاف	1420.31	1399.69	1613.73
الباذنجان	155.88	181.62	214.15
البطيخ	1891.27	2095.76	2206.87
الجزر	406.37	431.88	419.53

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 40.

نلاحظ أن إنتاج كل من البطاطس والبقوليات والفول الجاف والبذور الزيتية والبصل الجاف والباذنجان والبطيخ والجزر عرف تزايدا مستمرا، ويعود التحسن في الإنتاج إلى التوسع في الزراعة المروية واستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين، إلى جانب تطوير كفاءة الري والاستفادة من المياه الجوفية وتحسن مستوى الخدمات الزراعية وكذلك الاهتمام بالفلاحة

[1] باشوش حميد، "**واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية(دراسة تحليلية للفترة 2000 ـ 2015)**"، مجلة دفاتر بواد كس، العدد رقم06، جامعة الجزائر، 2016، ص08.

الصحراوية، في حين نلاحظ أن إنتاج الذرة والطماطم عرف تذبذبا في الجزائر، وهذا راجع إلى ضعف معدلات هطول الأمطار خاصة في السنوات الأخيرة، ولتحقيق تنمية زراعية متكاملة، يجب التخلص من الري العشوائي وزيادة كفاءة الري، وإعطاء القطاع الفلاحي الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الإنتاج الحيواني

تمثل الثروة الحيوانية عنصرا أساسيا ومهما في تعزيز الأمن الغذائي، كما أنها تمثل موردا اقتصاديا واجتماعيا للمجتمعات الريفية في ربوع الوطن وهي تشكل النظام الأمثل والأكثر ملائمة للبيئة الرعوية من خلال استغلال الموارد الغذائية، ويمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء، وكذا تطور إنتاج الحليب والبيض والأسماك والعسل الطبيعي.

ويوضح الجدول رقم (17): الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة(2017 ـ 2018)

(ألف طن)

	إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء	إنتاج البيض	إنتاج الأسماك	إنتاج اللبن	إنتاج العسل الطبيعي
2017	1073.70	394.23	108.30	3521.21	6.12
2018	1069.00	314.04	120.35	3280.00	7.36
2019	809.25	341.56	104.88	3189.24	6.35

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سابق، المجلد رقم 40.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وإنتاج البيض عرف تذبذب في الإنتاج، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى سوء التغذية والرعاية الصحية، أما في ما يخص إنتاج الأسماك نلاحظ زيادة طفيفة في الإنتاج انتقلت من 108.30 ألف طن إلى 120.35 ألف طن، وفي سنة 2019 انخفض إنتاج الأسماك إلى 104.88 ألف طن، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى غياب أساليب الصيد الحديثة، ولتحسين هذا الوضع ينبغي توفير معدات ووسائل الصيد الحديث وتفعيل قوانين الخاصة بالصيد السمكي، أما في ما يخص إنتاج اللبن فشهد انخفاض طفيف في الإنتاج، وهذا راجع إلى نقص في مشاريع صناعة الحليب.

المطلب الرابع: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، نظرا للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة أو المساهمة في تكوين الدخل القومي.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني

يعطي الناتج الفلاحي الداخلي الصورة الحقيقية للقطاع الفلاحي، هذا من حيث الكمية وقيمة الإنتاج الفلاحي، وبما أن القطاع الفلاحي هو أحد القطاعات الاقتصادية، فإنه يساهم في الناتج المحلي الإجمالي فمن الجدول الموالي نلاحظ:

الجدول رقم(18): مساهمة القطاع الفلاحي الوطني في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة(مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي%
2012	1421623.1	9.4
2013	1640006	10.7
2014	1771426	11.1
2015	1936379	12.0
2016	2034533	12.3
2017	2201551.1	11.7
2018	3281000.000	11.8

المصدر: Https://www.aps.dz/ar/economie/tag 29 أفريل 2023، 21:40.

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي الوطني في الناتج المحلي الإجمالي قد عرف ارتفاعا ملحوظا بين سنوات (2012 ـ 2018)، حيث انتقل من 1421623.1 مليون دج لتحقق أعلى قيمة سنة 2018 ب مبلغ 3281000.000 مليون دج، وقد عرفت هذه القيمة تزايدا متواصل خلال كل السنوات الدراسة وهذا مؤشر جيد في الناتج المحلي الإجمالي، أما في ما يخص نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ ارتفاع طفيف بين فترة إلى أخرى، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة خاصة الفلاحة الصحراوية التي أعطت نتائج باهرة.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية، لأن اليد العاملة هي المحرك الرئيسي في العملة الإنتاجية.

الجدول رقم(19): تطور مساهمة القطاع الفلاحي الوطني في توفير مناصب شغل خلال الفترة(2012 ـ 2017).

السنوات	إجمالي المناصب	مناصب القطاع الفلاحي	النسب %
2012	11423	2476.50	22.36
2013	11964	2528.90	21.13
2014	11454	2550.60	22.27
2015	11931	4959.80	41.57
2016	10845	2545.19	23.47
2017	10858	2608.77	24.03

المصدر: بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية الأعداد (34 ـ 36 ـ 38).

من خلال الجدول رقم(19) المتمثل في مساهمة القطاع الفلاحي الوطني في توفير مناصب شغل نلاحظ أن نسبة قوى العاملة في القطاع الفلاحي تتزايد من فترة إلى أخرى، حيث وصلت في سنة 2015 إلى 41.57%، وهذا راجع إلى استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية في هذة الفترة، وهو ما يسمى بالنزوح المعاكس أي من المدينة إلى الريف،[1] وهي نقطة ايجابية تستحق التشجيع، في حين تراجعت نسبة العاملين في القطاع الفلاحي في سنة 2017 إلى 24.03%، وهذا ما تبين أن القطاع الفلاحي ما زال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع، وتنخفض هذه المعدلات في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة، بمعنى أن هناك عمالة ثابتة، بينما باقي العمال هم عمال موسميون فقط يتم اللجوء إلى القطاع الفلاحي في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج.[2]

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة هذا القطاع في التجارة عن طريق عمليات التصدير والاستيراد ونتطرق إلى ذلك فيما يلي:

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة الصادرات:

تعد مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من مؤشرات المهمة للدلالة عن أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني.

[1] براكتية بلقاسم، "**الزراعة والتنمية في الجزائر- دراسة مستقبلية** "- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص: 134.

[2] باشوش حميد، مرجع سابق، ص: 23.

الجدول رقم(20): تطور صادرات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2012 ـ 2017).

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الفلاحية	الصادرات الغذائية
2012	71865.80	840.03	604.33
2013	47998.49	561.05	403.63
2014	62884.29	772.54	283.29
2015	37951.39	795.54	192.44
2016	30027.6	867.3	349.1
2017	35191.1	756.8	328.3
المجموع	285918.67	4593.26	2161.09

المصدر: بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية الأعداد (34 ـ 36 ـ 38).

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في تخفيض الواردات

إن زيادة وتيرة الإنتاج الفلاحي تساهم في تغطية الطلب المتزايد على هذه المنتجات والسلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، والجدول رقم(21) يوضح ذلك:

الجدول رقم(21): تطور واردات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2012 ــ 2017)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الفلاحية	الواردات الغذائية
2012	50385	11244.49	8130.40
2013	41336.30	11933.58	8353.72
2014	58274.09	19409.38	7157.72
2015	51733.01	11790.68	5790.68
2016	46059.2	10309.1	7603.0
2017	47089.5	10332.2	7212.1
المجموع	294877.1	75019.43	44247.62

المصدر: بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية الأعداد (34 ـ 36 ـ 38).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة الصادرات للبلد خلال صادرات الفلاحية وصادرات الغذائية هي نسب ضعيفة نسبيا، حيث قدرت 4593.26 مليون دولار للصادرات الفلاحي، و 2161.09 مليون دولار للصادرات الغذائية التي تعتبر أقل من الصادرات الفلاحية بقيمة 24.32.17 مليون دولار مقارنة مع صادرات كلية للبلد المقدرة حوالي 285918.67 مليون دولار.

أما من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أنه كان للقطاع الفلاحي مساهمة في خفض واردات البلد من خلال واردات الغذائية التي قدرت قيمتها ب 44247.62 مليون دولار، وهي أقل ب 30771.81 مليون دولار من الواردات الفلاحية المقدرة ب 75019.43 مليون دولار، كما نلاحظ أن الواردات الفلاحية والغذائية أقل بكثير من إجمالي الواردات الكلية البالغة حوالي 294877.1 مليون دولار.

من خلال الجدولين 19و 20 نتوصل إلى قيم الصادرات القطاع الفلاحي أقل بكثير من قيم الواردات؛ أي تصدير الجزائر لمنتجاتها نحو الخارج ضعيف جدا ولا يغطي تكاليف الشراء المنتجات الفلاحية، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات بالدرجة الأولى طول الفترة الممتدة (2012 ـ 2017).

أما في ما يخص تطور الصادرات والواردات الفلاحية خلال الفترة (2012 ـ 2017) يتضح لنا أن حجم الواردات الفلاحية أكبر بكثير من حجم صادرات الفلاحية، ففي سنة 2014 سجلت الواردات الفلاحية أعلى قيمة بمبلغ قدره 19409.38 مليون دولار، وأدني قيمة سنة 2016 ب مبلغ قدره 10309.1 مليون دولار، عكس الصادرات الفلاحية التي سجلت أعلى قيمة سنة 2016 بمبلغ 867.3 مليون دولار، وأدنى قيمة سنة 2013 بمبلغ 561.05 مليون دولار.

أما تطور الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة (2012 ـ 2017) نلاحظ أن حجم الواردات الغذائية يسجل مبالغ أكبر من الصادرات الغذائية، حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2013 ب 8353.72 مليون دولار أما الصادرات الغذائية فقد سجلت أعلى قيمة ب 604.33 مليون دولار سنة 2012.

الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية إذ يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية المواجهة للمشاكل والمعوقات حيث يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل انجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛
- ✓ نقص العتاد والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة؛[2]
- ✓ انجراف التربة وظاهرة التصحر التي تهدد 32 مليون هكتار من الأراضي؛
- ✓ المناخ الجاف وتذبذب التساقط؛

---

[1] بوعافية رشيد، عزاز سارة، " **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990ـ 2013)**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة البليدة02، 2017، ص ص: 258 ـ 259.

[2] الدامي عبد المنعم، أشرف الصوفي،" **القطاع الفلاحي كآلية التنويع الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات 2017** "، كلية علوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017، ص ص : 14 ـ 15.

- ✓ تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابها؛
- ✓ تفشي ظاهرة البيروقراطية في الأجهزة الإدارية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي لكل من البلدين الجزائر والسودان، ومن خلال استعراض التجربة السودانية، تبين أن الحل الأمثل للنهوض بالقطاع الفلاحي؛ هو تطبيق البنوك للشريعة الإسلامية، أما التجربة الجزائرية فقد اعتمدت على التمويل التقليدي (الربوي)، وقد قامت بوضع برامج تنموية من أجل النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، وكذلك ساهمت هيئات الدعمANGEM , CNAC ,ENSEJ في تمويل المشاريع الزراعية مع التنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر الممول الرئيسي للقروض الزراعية، إلا أن النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري ما زال بعيد عن تحقيق الأهداف المسطرة له.

خاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجي ذو مكانة هامة في الاقتصاد؛ حيث يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتطوره يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وبالتالي تخفيض فاتورة الواردات ورفع حجم الصادرات؛ ضف إلى ذلك أن يساعد في تخفيض نسبة البطالة ورفع حجم الناتج المحلي الوطني، ومن أجل تطوير هذا القطاع تسعى مختلف الدول إلى توفير التمويل اللازم وبالصيغة الملائمة، ويعتبر التمويل الإسلامي من بين أهم الأساليب التمويلية الذي عرف في الفترة الأخيرة ازدهار ونمو واسع في الدول الإسلامية وغير الإسلامية؛ كونه يقوم على أساس العدالة والمشاركة في المخاطرة والربح، كما يوفر عدة صيغ تمويلية لمختلف القطاعات ومن بينها القطاع الفلاحي.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي لكل من السودان والجزائر وتوصلنا من خلالها:

1. اختبار الفرضيات:

✓ التمويل الفلاحي هو توفير المال اللازم للقطاع الفلاحي دون إعطاء اعتبار لمصدره، وتحسين دخل المزارعين وتحسين معيشتهم، وتكمن أهمية التمويل الفلاحي من كونه العامل الأهم والحاسم في التنمية الزراعية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

✓ التمويل الإسلامي يدور حول تقديم تمويل عيني أو نقدي إلى مشروعات مختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

✓ للقطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم في الناتج الداخلي الخام، كما تساهم الصادرات الزراعية في زيادة الناتج الداخلي الخام، كما أن حوالي 20% من اليد العاملة تنشط في المجال الزراعي، هذه النتائج يمكن أن تتحسن ويصبح القطاع الفلاحي بديلا عن قطاع المحروقات أو على الأقل تحقيق الأمن الغذائي لو أحسنت الحكومات الاهتمام بهذا القطاع، أما في السودان؛ يعتبر القطاع الرائد والمحرك للاقتصاد السوداني؛ ذلك لأنه يأتي في صدارة الاقتصاد السوداني بين القطاعات المختلفة ويوفر سبل العيش بحوالي 70% من السكان ويساهم بحوالي 90% من العائدات غير البترولية، وكذلك يحظى السودان بمساحات شاسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو 200 مليون فدان، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

✓ أما الفرضية الرابعة والأخيرة، فمن خلال دراسة تجربة السودان؛ توضح أن النظام الإسلامي قادر على النهوض بأي اقتصاد وتطويره، وخاصة أن السودان فتحت المجال أمام البنوك الإسلامية، وتطبيقاتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ بما فيها القطاع الفلاحي، الذي حققت فيه المصارف الإسلامية السودانية نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في حجم التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية من عام لآخر، وذلك في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي، أما تجربة الجزائر؛ فالقطاع الفلاحي لم يحظى بتمويل إسلامي للقطاع الفلاحي؛ نظرا لتأخر الجزائر في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2. نتائج الدراسة:

بعد تحليلنا لكل من التمويل الإسلامي، والقطاع الفلاحي في الجزائر والسودان، توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية يمكن ذكرها في النقاط التالية:

✓ التمويل الإسلامي هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

✓ يوفر التمويل الإسلامي مجموعة من الصيغ لتمويل القطاع الفلاحي مثل: المضاربة والمرابحة، المزارعة المساقاة، المغارسة، التي تقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر الفلاحي؛ كون هذه الصيغ تستدعي دراسة دقيقة ومتخصصة بالزراعة من ناحية الأرض، المناخ، نوعية البذور المستعملة، طبيعة الأشجار الأسمدة ...إلخ. من قبل البنك الإسلامي الممول والتي قد لا يمكن للمستثمر الفلاحي القيام بها، إضافة إلى ذلك مشاركة المستثمر في الربح والخسارة يقلل من المخاطر المالية؛

✓ كما تظهر أهمية الصيغ التمويلية الإسلامية للقطاع الفلاحي في تجنب القروض المتعثرة، والتي من أسبابها لجوء المستثمر للاقتراض من البنوك التقليدية، عدم تمكن المستثمر الفلاحي من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعه بصورة صحيحة؛ فغالبا ما يكون العائد الفعلي للمشروع أقل من العائد المتوقع، أو عدم تناسب الإيرادات النقدية مع مواعيد سداد أقساط القرض؛

✓ يعتبر النشاط الفلاحي القطاع الأساسي في السودان نظرا لإمكانياته الطبيعية وهي: الأرض وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان أي ما يقارب 84 مليون هكتار، توفر اليد العاملة البسيطة، وفرة الموارد المائية والثروة الحيوانية تقدر أعدادها ب 105 مليون رأس؛

✓ السودان من بين الدول العرَبية والإسلامية التي كل مصارفها تعتمد على التمويل الإسلامي، وتعتبر الصيغة الأكثر استخداما في التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في السودان هي صيغة المرابحة إذ تقدر نسبها حوالي 55% في سنة 2018؛

✓ القطاع الفلاحي الجزائري يمتلك إمكانيات هائلة من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ولكنها غير مستغلة بطريقة صحيحة، وهذا راجع إلى العديد من العوامل منها؛ سوء التسيير والاستغلال للموارد الطبيعية والمادية وكذا المالية؛

✓ اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من الألفية الثانية، وذلك من خلال تطبيق المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية؛ بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحين ومن أهم هذه الصناديق: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية؛

✓ بالرغم من الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية للقطاع الفلاحي إلا أنه ما يزال بعيد عن تحقيق الأهداف المسطرة له؛ ففاتورة الواردات من المنتجات الفلاحية مازال مرتفعة؛ ما يعني أن تحقيق الاكتفاء

الذاتي والأمن الغذائي مازال بعيد المنال، فمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا وهي لم تتعدى نسبة 9٪ كمتوسط للفترة (2000-2019)؛ وذلك بسبب كميات الإنتاج الضعيفة؛

✓ إن الجزائر عرفت تأخر كبير في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، لذا فالقطاع الفلاحي الجزائري لم يحظى بفرصة التمويل الإسلامي، ويتوقع أن يكون إقبال المستثمرين الفلاحيين عليه؛ لأنه يتوافق مع العقيدة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى أقل تكلفة من التمويل التقليدي الربوي؛

✓ يتوقع أن يكون لاعتماد القطاع الفلاحي الجزائري على الصيغ الإسلامية في تمويله نتائج مهمة، كون البنوك الإسلامية تتحمل المخاطر مثلها مثل المستثمر الفلاحي؛ ما يجعلها تساهم في وضع حلول للمشاريع الاستثمارية الفلاحية المتعثرة من منطلق كونه شريك في المشروع.

3. الاقتراحات والتوصيات:

بعد دراستنا لبحثنا وعرضنا للنتائج المتوصل إليها سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

✓ ضرورية الاهتمام أكثر بقواعد التمويل الإسلامي فهي تمثل الشروط العامة التي تحكم العمليات التمويلية عبر الصيغ المختلفة التي يطرحها التمويل الإسلامي؛

✓ التركيز على التنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتمويله لأنه الركيزة الأساسية لنهوض أي اقتصاد خاصة مع توفر الإمكانيات لدى الدول الإسلامية من ثروات طبيعية وبشرية بإمكانها أن تحقق المستحيل؛

✓ توفير العتاد واستبدال الطرق التقليدية الفلاحية بالطرق الحديثة؛

✓ تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

✓ على الدولة القيام بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي؛

✓ الاهتمام بالتربة وإقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة؛

✓ العامل البشري؛ هو الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الزراعي، ولكن هذه الطاقة الشبابية العاملة تحتاج إلى تكوين وتأهيل، مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة؛

✓ يجب على هيئات الدولة بذل جهود أكبر لحل المشاكل التي ما زال يعاني منها القطاع الفلاحي كضرورة التوسيع الأكبر للمساحات التي تم استصلاحها ومراقبة عملية تمويل الفلاحين من قبل لجنة وطنية ودعمهم خاصة أثناء الكوارث الطبيعية؛

✓ تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين وتحفيز المنتجين.

قائمة المراجع

أولا: المصادر

1 ـ **القرآن الكريم.**

ثانيا: الكتب

1ـ الهاشمي محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ط01، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، سنة 2010.

2 ـ أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، سنة 1995.

3 ـ حسني عبد العزيز جردات، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل**، ط01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ـ سنة 2011.

4 ـ سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، دار النشر مركز نماء للبحوث والدراسات، ط01، بيروت، سنة 2013.

5 ـ عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط01، بغداد، سنة 1969

6 ـ فؤاد السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، ط01، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، سنة 1999.

7 ـ مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، ط01، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، سنة 2005.

8 ـ مجموعة علماء وفقهاء من الخلافة العثمانية، **مجلة الأحكام العدلية**، جزء الأول، السعودية، سنة 2010.

9 ـ منذر قحف، **الوقف الإسلامي (تطوره، إدارته، تنميته)**، دار الفكر، ط02، سوريا، سنة 2006.

10 ـ منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، ط03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، سنة 2004.

11ـ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، **دليل الحوكمة المؤسسية للمؤسسات الوقفية الخيرية الخاصة**، ط01، سلطنة عمان، سنة 2019

ثالثا: الأطروحات والمذكرات.

1 ـ أحمد التهامي سليمان محمد أحمد المنصور، **أثر التمويل الزراعي في حجم الصادرات الزراعية السوداني: (دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أفريل 2021.

2 ـ إلياس غقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2009.

3 ـ آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2012.

4 ـ براكتية بلقاسم، **الزراعة والتنمية في الجزائر ـ دراسة مستقبلية ـ** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2014.

5 ـ خاطر سعدية، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، سنة 2015.

6 ـ دبار حمزة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2019.

7 ـ رشا محمد سعيد أمي استيتيه، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأردن، سنة 1999.

8 ـ سيف هشام صباح الفخري، **صيغ التمويل الإسلامي**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سنة 2009.

9 ـ شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2011.

10 ـ عبلة المسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، سنة 2006.

11 ـ عمر عبد العزيز محمد رحمة، **مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان وكيفية التغلب عليها (دراسة حالة البنك الزراعي 2007 ــ 2018)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر 2019.

12 ـ عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، سنة 2011.

13 ـ غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2012.

14 ـ مجدولين دهنية، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة، سنة 2017.

15 ـ محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، سنة 2008.

16 ـ محمد دمان ذبيح، **مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2015.

17 ـ محمد عبد الحميد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)** رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، سنة 2003.

18 ـ مراد مختاري، **الدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008.

19 ـ هبول محمد، **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2020.

20 ـ وليد حمدي باشا، **دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2014.

رابعا: المجالات.

1 ـ أحمد جبار بدران، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 156 لبنان، سنة 2015.

2 ـ العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد02، الجزائر، أوت2019.

3 ـ المرسي السيد حجازي، **الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز؛ الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 02، مصر، سنة 2004.

4 ـ آمال بن صويلح، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، العدد2" الجزء الأول، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، أفريل 2018.

5 ـ باشوش حميد، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** ـ دراسة تحليلية لفترة 2000، 2015 ـ مجلة دفاتر بواد كس، العدد06، جامعة الجزائر، سنة 2016.

6 ـ بوعافية رشيد، عزاز سارة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 2013)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، جامعة البليدة02، سنة 2017.

7 ـ بوقموم محمد، كنيدة زليخة، معيزي جزيرة، **مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة 08 ماي 1945 ـ قالمة ـ المركز الجامعي الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ـ ميلة ـ، سنة 2018.

8 ـ حمزة سلامة نهار العزيز، قذافي عزاب عبد الهادي الغنانيم، **قاعدة الخراج بالضمان وأثرها على الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية**، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 01، جامعة أردنية، سنة 2019.

9 ـ حياة سليماني، عبد اللطيف دحية، **دور الصندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة أم بواقي، سنة 2020.

10 ـ خولة عزاز، سعيدة ممو، **صيغ التمويل الإسلامي، كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، سنة 2009.

11 ـ زبير عياش، سميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، جوان 2016.

12 ـ سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، سنة 2016.

13 ـ عادل مهدي، عمر صقر، **تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 31، العدد04، جامعة الحلوان، سنة 2021.

14 ـ عبد الحميد إلياس سليمان، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان**، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية، جامعة الخرطوم، العدد69، السودان، سنة 2013.

15 ـ عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة، والآخرون، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 12، أبو ظبي، سنة 2022.

16 ـ عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السودان.

17ـ عز الدين محمد خيبر عبد الرحمان، **الثروة الحيوانية: الضأن السوداني ثروة مهدرة بين المراعي والحكومات**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلة علمية محكمة، المجلد04، العدد02، السودان، سنة 2023.

18ـ فرج الله أحلام، حمادي مراد، **الدور التنموي لمؤسسات الوقف في الجزائر**، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، سنة 2008.

19ـ فضيلة بوطروة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، **واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، المجلد 13، العدد01، جامعة العربي التبسي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2020.

20ـ مصطفى محمد مسند، **تمويل القطاع الزراعي في السودان، التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، الخرطوم، سنة 2012.

21ـ هنادي عز الدين، سراج مكي، **الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة أراء الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 02، جامعة صباح الدين الزعيم، سنة 2019.
22ـ يحياوي عبد الحفيظ، **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد01، جامعة الجلفة (الجزائر)، سنة 2022.

خامسا:المؤتمرات والملتقيات والندوات

1 ـ أحمد علي عبد الله، **صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي السوداني**، ندوة حول صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الخرطوم، السودان، 20 جانفي 1993.
2 ـ البقور حمزة، عمار جعيجع، **قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة البويرة الجزائر، سنة 2021.
3 ـ الدامي عبد المنعم، أشرف الصوفي، **القطاع الفلاحي كآلية التنويع الاقتصادي الجزائري**، الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتجيات التنويع الاقتصادي في ظل الانهيار أسعار المحروقات 2017، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2017.
4 ـ بوراي زينب، بن سالم سعاد، **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل التسويق الزراعي الدولي**، الواقع والآفاق، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة البويرة، الجزائر، سنة 2021.
5 ـ بوعريوة ربيع، **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، سنة 2017.
6 ـ حسين عماري، مولاي بوعلام، **تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة بويرة (الجزائر) سنة 2021.
7 ـ خالدي خديجة، **خصائص التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ـ الجزائر ـ** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010.
8 ـ زيد الخير ميلود، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، مداخة في الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهنات المستقبل، تخصص إدارة أعمال، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سنة 2011.
9 ـ ساعو باية، سيام زوبيدة، **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع والآفاق، جامعة الجزائر، سنة 2021.

10 ـ صالح عبد الله كامل، **ندوة البركة التاسعة والثلاثون، الاقتصاد الإسلامي**، أوراق الورشة التحضيرية، جدة، سنة 2019

11ـ صخري عبد الوهاب، معاش حسينة، **التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر جامعة الجزائر، سنة 2021.

12ـ فاطمة الزهراء بوطروة، نوفل سمايلي، **واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال هيئات الدعم**، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع والآفاق، جامعة سطيف (الجزائر)، سنة 2022.

13ـ قدي عبد المجيد، بوزيد عاصم، **التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 5 ـ 6 ماي 2009.

14ـ محمد عمر جاسر، **نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان: الواقع وتحديات المستقبل**، تنظيم نادي رجال أعمال، صنعاء مارس2010.

15ـ محمد يوسفي، **القرض الفلاحي في المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحي في الجزائر**، الملتقى العلمي حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة مستغانم (الجزائر)، سنة 2021.

16ـ مسعودة سارة، مصطفاوي محمد الأمين، المناطق **الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحين مردوديتها**، الملتقى العلمي حول: القطاع الفلاحي في الجزائر واقع والآفاق، الجزائر، سنة 2021.

سادسا: التقارير

1 ـ التقارير السنوية للبنك السوداني المركزي، سنة 2016.

2 ـ التقارير السنوية للبنك السوداني المركزي، سنة 2018.

3 ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 34.

4 ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 36.

5 ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 37.

6 ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 38.

7 ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 39.

8 ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 40.

9 ـ المنظمة العربية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، سنة 2019.

10 ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2020.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1_ François guéranger, finance islamique : **une illustration de la finance ethique** , paris ,2009 .

2_ Anegelo mvnardos , current in islamic banking and finance : **reslience and stability system,world scientific publishing co .pte .ltd**, singapare, 2010.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1_ Https://islamiqa.info/amp/ar/answers/13720.

2_ Https://www.almrsal.com/post/1087150

3_ Https://www.fao.org/3/aeoota/pdf

4_ Https://www-alsoug.com.

5_ Https://www.aps.dz/ar/economie/tag.

الحمد لله